

الاستقصاء
لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد
الأنبياء

جمعة

قاسم أحمد كينجي أبو أنور الأوغندي

غفر الله له ولوالديه

المدرس بمعهد بلال الإسلامي / كاكيري

عام: ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م

(حقوق الطبع محفوظة للمؤلف)

الاستقصاء
لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد
الأنبياء

جمعا

قاسم أحمد كينجي أبو أنور الأوغندي

غفر الله له ولوالديه

المدرس بمعهد بلال الإسلامي / كاكيري

عام: ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م

(حقوق الطبع محفوظة للمؤلف)

قاسم أحمد كينجي

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله القائل في محكم التنزيل: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾^(١) والصلاة والسلام على محمد خير من اعتكف هو

وأصحابه وأزواجه من بعده، وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد:

فهذا بحث متواضع عن حديث حذيفة رضي الله عنه المتعلق بتخصيص الاعتكاف بمساجد الأنبياء الثلاثة، حاولت أن أستقصى فيه كل ما يتعلق بهذا الحديث ونصه كما يلي: "لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم".

وتكلمت عليه من النواحي الآتية:

سياق أسانيد من كتب السنة الموجودة عندنا.

ذكر ألفاظ متنه.

إبداء وجوه الاتفاق مع وجوه الاختلاف في المتون.

إراءة وإبراز مع إيضاح وبيان ما أعل به عند من أعله.

الإشارة إلى من صححه ووجوه الضعف في قوله أو عدمها.

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

بيان الراجح فيه، هل هو الرفع أو الوقف، مع ذكر وجوه الترجيح.
إيراد من نسب إليه هذا القول من السلف وتوضيح وجه صحة هذه
النسبة من عدمها.

نتم الرسالة بنقلين عن أعيان علماء زماننا.
وقد أسميت هذا البحث المتواضع بـ: (الاستقصاء لحديث حذيفة في
الاعتكاف في مساجد الأنبياء).

وقد استدعاني للكتابة في الموضوع المذكور آنفا عدة أمور، أهمها ما
يلمي:

الأول: أهمية موضوع الاعتكاف، فلا شك أن الاعتكاف عبادة
عظيمة، وقربة جليلة، له منافع همة، وحكم عديدة، بعضها دينية، وأخرى
أخروية، لم يضعه النبي ﷺ منذ مقدمه إلى المدينة إلى أن توفاه الإله الأحد
المتفرد بالبقاء.

الثاني: رغبة كثير من الناس في هذا العصر عن هذه العبادة العظيمة
استنادا على قول المصححين، دون تَقْصُّ.

الثالث: محاولة معرفة ما يتعلق بهذا الحديث رواية ودراية.

الرابع: كثرة النزاع بين الشباب حول مشروعية الاعتكاف في غير
المساجد الثلاثة، وخاصة في العشر الأواخر من رمضان.

الخامس: أردت بهذا البحث المتواضع أن يكون جوابا للأسئلة التي
يتساءل عنها الكثير، ومنها:

هل حديث حذيفة في الاعتكاف في المساجد الثلاثة صحيح أم غير
صحيح؟

وإذا كان صحيحا، فهل يعني عدم الاعتكاف إلا في المساجد الثلاثة

كما قال به البعض، أم يعني شيئا آخر غير هذا؟.

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

هل صح عن أحد من السلف القول بظاهر حديث حذيفة أم لا؟
وما السبب الذي دعا العلماء إلى القول بخلاف هذا الحديث لو صح؟
وغيرها من الأسئلة التي سترى الإجابة عنها في هذا البحث واضحة
جليّة.

هذاه وقد كتبت في الموضوع بعض الرسائل لما انتشر عن بعض
علمائنا المعاصرين القول بظاهر حديث حذيفة، بعضها في تأييد القول بظاهر
حديث حذيفة، وبعضها في نصر القول بجواز الاعتكاف في كل مسجد.
ومنها ما يلي:

- ١- إيضاح الدلالة في تخريج وتحقيق حديث "لا اعتكاف إلا في
المساجد الثلاثة" للشيخ محمد بن عبدالوهاب الوصافي.
- ٢- كتاب الإنصاف في أحكام الاعتكاف، للشيخ علي حسن
عبدالحميد الحلبي.
- ٣- دفع الاعتساف عن محل الاعتكاف، للشيخ جاسم بن
سليمان الدوسري.
- ٤- حديث لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة دراسة فقهية
حديثية للدكتور كمال قالمي.
- ٥- بلغة ذوي الإنصاف في حقيقة حديث الاعتكاف، للدكتور
خالد محمود الحايك.
- ٦- الإغاثة بطرق حديث لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة،
لمحمد بن عبده آل محمد.

ومما لها علاقة بالموضوع:

- ٧- الاعتكاف في ظل الكتاب والسنة، ليحيى إسماعيل عيد.
- ٨- كتاب الصحيح المسند من أحاديث الصيام، للشيخ الحدائي.

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

وقد حاولت أن يكون هذا البحث مفيداً في موضوعه، يعطي ثماراً
يائعة، مع تحقيقه للهدف المنشود الذي من أجله كتب.

وأخيراً أرجو ممن وقف على خطأ فيه أو تقصير أن لا يتردد في إهداء
ذلك إلي، وله مني الدعاء، والثناء الحسن ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ
وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾^(٢).

كتبه العبد الفقير إلى عفو مولاه الكريم

قاسم أحمد كينجي أبو أنور الأوغندي

kulumbakiyingikassim@gmail.com

٣ / ٦ / ٢٠١٤ م

(٢) [هود: ٨٨].

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

اعلم أرشدك الله لطاعته، ووفقك لكل ما يحبه ويرضاه، ويهديك لما
اختلف فيه من الحق بإذنه إنه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم؛ أن حديث:
"لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة..."

قد روي مرسلًا من طريق إبراهيم النخعي، عن ابن مسعود وحذيفة.
كما قد روي موصولًا من طريق آخر غير طريق إبراهيم، وهو طريق
أبي وائل سلمة بن شقيق.

وأيضًا روي من طريق الثعالبي بن سخرية، عن حذيفة رضي الله عنه، متصلًا تفرد
به عنه جوير بن سعيد وهو ضعيف جدًا، وسيأتي.

أما طريق إبراهيم بن يزيد النخعي، فقد جاء هذا الأثر موقوفًا عن
حذيفة رضي الله عنه، قولًا واحدًا لا يختلف الرواة في ذلك، إلا ما وقع لبعضهم من
خطأ في لفظ هذا الحديث يحتمل رفعه، وليس كذلك.

كذا جاء موقوفًا من قوله رضي الله عنه من طريق سعيد بن المسيب.

أما طريق أبي وائل شقيق بن سلمة، فقد جاء هذا الأثر عن بعض
الرواة عن سفيان بن عيينة موقوفًا، وعن بعضهم مرفوعًا، مع وجود نوع من
الاضطراب في متنه.

كما قد روي على وجهين مرفوعًا وموقوفًا.

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

والوجهان وردا من طريق جامع ابن أبي راشد، ووجد بعض
الاختلاف من حذيفة في متنه كما سيأتي:

أما طريق إبراهيم فهو موقوف وجهها واحدا، وفي ألفاظه اختلاف
يسير.

وإليك دراسة الأثر، سندا ومتنا، وبيان الصحيح في ذلك.

قاسم أحمد كينجي

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء

أولاً: ذكر طريق إبراهيم النخعي مرسلًا موقوفًا.

روى هذا الأثر عن إبراهيم النخعي كل من:

المغيرة بن مقسم،

وعبد الملك الأعور،

وواصل بن حيان الأحذب ثلاثتهم عن إبراهيم النخعي.

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

أولاً: طريق المغيرة بن مقسم.

أخرج هذا الطريق الطحاوي.
وقد رواه عن المغيرة كل من:
شعبة بن الحجاج،
وسعيد بن منصور،
وأبي عوانة وضاح بن عبدالله اليشكري، لكنه خالف الأولين في المتن.

أ- رواية شعبة، عن المغيرة، عن إبراهيم.

أخرج هذه الرواية الطحاوي:

١- قال: حدثنا أبو بكر، قال: حدثنا سعيد بن عامر، عن شعبة، عن المغيرة، عن إبراهيم، أن حذيفة دخل على ابن مسعود، فقال: "إني مررت بناس بين دارك ودار أبي موسى قد اعتكفوا". فقال ابن مسعود: "لعلك نسيت وحفظوا، وأخطأت وأصابوا، وعلموا وجهلت؟"

قال: فقال: "أما بلغك أنه لا اعتكاف إلا في مسجد نبي، أو إلا في ثلاثة مساجد: مسجد المدينة، ومسجد الحرام، ومسجد بيت المقدس"^(٣).

وقوله: "أما بلغك" تفرد به شعبة من بين جميع الثقات، فهو من أوهامه كما سترى أن كل رواية هذا الأثر ذكره بلفظ: "أما علمت". وقد يكون هذا الوهم ممن بعده، وهو سعيد بن عامر الضبعي، فإنه وإن كان ثقة مأمونا، إلا أن أبا حاتم قال فيه: "كان سعيد رجلا صالحا، وكان في حديثه بعض الغلط"^(٤).

(٣) (أحكام القرآن) للطحاوي: (١/ ٤٦١) كلهم ثقات.

(٤) (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: (٤/ ٤٨).

ب- رواية سعيد بن منصور عن المغيرة.

أخرج هذه الرواية صاحب (المغني) من (سنن سعيد بن منصور):
٢- قال سعيد: حدثنا مغيرة، عن إبراهيم، قال: "دخل حذيفة مسجد الكوفة، فإذا هو بأبنية مضروبة، فسأل عنه؟
ف قيل: قوم معتكفون.
فانطلق إلى ابن مسعود، فقال: "ألا تعجب من قوم يزعمون أنهم معتكفون بين دارك ودار الأشعري؟"
فقال عبدالله: "فالعلم أصابوا وأخطأت، وحفظوا ونسيت."
فقال حذيفة: "لقد علمت ما الاعتكاف إلا في ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجد رسول الله ﷺ" (٥).
ورواته كلهم ثقات.
وقد رواه عن المغيرة، أبو عوانة بمتن مغاير لما تقدم.

(٥) (المغني) لابن قدامة: (٣/ ١٢٧).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

ج- رواية أبي عوانة عنه.

أخرج هذه الرواية الطبراني في (المعجم الكبير).

٣- قال الطبراني: حدثنا علي، ثنا حجاج بن المنهال، ثنا أبو عوانة، عن مغيرة، عن إبراهيم: أن حذيفة قال لابن مسعود: "ألا تعجب من قوم بين دارك ودار أبي موسى يزعمون أنهم معتكفون؟"

قال: "فعلهم أصابوا وأخطأت، أو حفظوا ونسيت".

قال: "أما أنا فقد علمت أنه لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة"^(٦).

قال الحافظ: الطبراني بإسناد صحيح إلى إبراهيم النخعي بهذا، وهو منقطع^(٧).

ولكن هذه تفرد بها أبو عوانة عن المغيرة بن مقسم، وقد خالفه شعبة، وسعيد بن منصور، وهما أقوى منه، وقد توبعوا متابعة قاصرة في شيخهم حيث تابع المغيرة: عبد الملك الأعور، وواصل الأحذب - كما سيأتي - فدل على خطأ أبي عوانة، والله أعلم.

قلت: أبو عوانة وضاح بن عبدالله الشكري وهو مقدم في المغيرة ابن مقسم، قال هشام بن عبيدالله الرازي: "سألت ابن المبارك من أروى الناس وأحسن الناس حديثاً عن المغيرة؟ قال: أبو عوانة"^(٨).

(٦) (المعجم الكبير) للطبراني: (٩/ ٣٠١ / ٩٥٠٩) وكلهم ثقاة، ومغيرة بن مقسم مدلس وقد عنعن.

(٧) (الدراية في تخريج أحاديث الهداية) لابن حجر: (١/ ٢٨٨).

(٨) (تهذيب التهذيب) لابن حجر: (١١١/ ١١٧).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

ولا شك أن شعبة وسعيدا أجل منه فتقدم روايتهما على روايته، إلا
أن يكون مغيرة رواه على الوجهين، والله أعلم.
وهذا الأثر صحيح إلى إبراهيم النخعي، رواه ثقات أئمة.

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

الكلام على تدليس المغيرة:

قال الحافظ: "المغيرة بن مقسم الضبي الكوفي أحد الأئمة متفق على توثيقه، لكن ضعف أحمد ابن حنبل روايته عن إبراهيم النخعي خاصة، قال: كان يدلسها، وإنما سمعها من حماد"^(٩).

قال عبدالله بن أحمد: "سمعت (يعني أباه) وذكر مغيرة بن مقسم الضبي، فقال: أما ما سمع؛ فهو حسن الحفظ، ولكنه ربما حدث بالشيء عن غيره عن إبراهيم، وكان صاحب سنة، ذكيا حافظا، وعامة حديثه عن إبراهيم مدخول، عامة ما روى عن إبراهيم إنما سمعه من حماد ومن يزيد بن الوليد والحارث العكلي، وعن عبيدة وعن غيره، وجعل يضعف حديث مغيرة عن إبراهيم وحده"^(١٠).

ونفى تدليسه أبو داود.

وقال الآجري: "قلت: لأبي داود سمع مغيرة من مجاهد؟ قال: نعم، ومن أبي وائل، كان لا يدلس، سمع من إبراهيم مائة وثمانين حديثا".
قال: "وقال جرير: جلست إلى أبي جعفر الرازي، فقال: إنما سمع مغيرة من إبراهيم أربعة أحاديث فلم أقل له شيئا".

قال علي: "وفي كتاب جرير عن مغيرة عن إبراهيم مائة سماع"^(١١).

(٩) مقدمة فتح الباري لابن حجر: (٢/٣٧٨).

(١٠) المنتخب من علل الخلال لابن قدامة: (ص/٣٢٨) تتمته: (العلل ومعرفة الرجال) لأحمد ابن

حنبل: (١/٢٠٧) مسألة: (٢١٨).

(١١) تهذيب التهذيب لابن حجر: (١٠/٢٧٠).

وقال ابن شاهين: "مغيرة بن مقسم ثقة يقولون: إنه سمع من إبراهيم ثلاث مائة وسبعين حديثاً أو نحوه دون الأربعمائة، ولكنه يدلّس عن أبي معشر وغيره"^(١٢).

قال أصحاب (تحرير تقريب التهذيب): قوله: "كان يدلّس ولا سيما عن إبراهيم"، فيه نظر من وجهين، الأول: أنه لم يذكر بتدليس عن غير إبراهيم، وثانيهما: أن أحمد ومحمد بن فضيل هما اللذان قالا بأنه يدلّس عن إبراهيم، وهذا القول رده أبو داود، فذكر أن المغيرة لا يدلّس، وأنه سمع من إبراهيم مئة وثمانين حديثاً، وقال ابن المديني: لا أعلم أحداً يروي في المسند عن إبراهيم ما روى الأعمش، ومغيرة كان أعلم الناس بإبراهيم ما سمع منه وما لم يسمع، لم يكن أحد أعلم به منه، حمل عنه وعن أصحابه.

وقد أخرج الشيخان من روايته عن إبراهيم من غير تصريح بالسماع البخاري (٣٢٨٧) و (٣٧٤٢) و (٣٧٤٣) و (٣٧٦١) و (٦٢٧٨)، وقد توبع عليه عنده، ومسلم (١٣٣) و (٨٢٤) و (٢٨٣) و (٢١٩٣)، فدل ذلك على قبول الشيخين لروايته من غير تصريح، والله أعلم^(١٣).

وهنا لا يضر عنعنة المغيرة، ولا تدليسه، لأمر ثلاثة:

الأمر الأول: أنه من رواية شعبة.

ورواية شعبة عن أيّ مدلس تجر عنعنة ذلك المدلس.

قال شعبة: "كل شيء حدثكم به، فذلك الرجل حدثني به أنه سمعه من فلان؛ إلا شيئاً أبينه لكم"^(١٤).

(١٢) (تاريخ أسماء النقات) لابن شاهين: (ص/ ٢١٩ / ١٣٣٣).

(١٣) (تحرير تقريب التهذيب) (٣ / ٤١١).

(١٤) مقدمة (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: (ص/ ١٧٣).

وأخرج السراج في (مسنده) بإسناد صحيح إلى شعبة، قال: "ما سمعت من رجل حديثاً، إلا قال لي: حدثنا، أو: حدثني؛ إلا حديثاً واحداً: قال قتادة: قال أنس: قال رسول الله ﷺ: "إن من حُسن الصلاة إقامة الصف"^(١٥).
أو كما قال؛ فكرهت أن تُفسد علي من جودة الحديث"^(١٦).
قال الإمام محمد بن طاهر المقدسي: "... فلما علم الأئمة من احتياط شعبة في الحديث، وأخذه عن المدلس ما سمع وتركه ما لم يسمع، أخرجوا هذا الحديث من طريقه، واقتصروا فيه عليه"^(١٧).

قال ابن حجر: "... أما دعوى التذليل فمردودة بأن شعبة لا يروي عن شيوخه المدلسين إلا ما هو مسموع لهم، وهذا من رواية شعبة"^(١٨).

وقال: "وشعبة لا يحدث عن شيوخه الذين ربما دلسوا، إلا بما تحقق أنهم سمعوه"^(١٩).

ذكر نحو هذا في مواضع متعددة في (فتح الباري) ومنها^(٢٠):

-
- (١٥) أخرجه أحمد في (مسنده) برقم: (١٢٢٥٣، ١٢٨٦٤، ١٣٩٢٨) وإسناده على شرط الشيخين.
- (١٦) (مسند السراج) رقم: (٧٤٢).
- (١٧) (مسألة التسمية) محمد بن طاهر المقدسي: (ص/ ٤٨).
- (١٨) (فتح الباري) لابن حجر: (٤/ ٣٨).
- (١٩) المرجع السابق: (٤/ ١٩٤).
- (٢٠) المرجع السابق: (١١/ ٢١١، ٢٤١، ٢٦٢، ٥٤٦) و(١٢/ ٢١٧).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

ويقول الحافظ: "المعروف عنه - أي شعبة - أنه كان لا يحمل عن شيوخه المعروفين بالتدليس إلا ما سمعوه" (٢١). اهـ.
وقال: "وكان شعبة لا يأخذ عن شيوخه ما دلسوا فيه، ولا ما لقنوا" (٢٢).

الأمر الثاني: أنه من رواية سعيد بن منصور:
قال الطحاوي: "وهو أضبط الناس لألفاظ هشيم، وهو الذي ميز للناس ما كان هشيم يدلس به من غيره" (٢٣).
وقال ابن الملقن: "... حديث هشيم هذا رويناها من طريق سعيد بن منصور، الذي هو أحفظ الناس لحديث هشيم، وأضبطهم له" (٢٤).
الأمر الثالث: أنه متابع.

فقد تابعه عليه اثنان من أصحاب إبراهيم: واصل بن حيان الأحذب،
وعبد الملك الأعور، كما في الروايات الآتية.
وقد تابع المغيرة عن إبراهيم كل من:
عبد الملك بن إياس الشيباني،
وواصل بن حيان الأحذب.

(٢١) (النكت على ابن الصلاح) لابن حجر: (٢ / ٦٣٠).

(٢٢) انظر: (التلخيص الخبير) لابن حجر: (٢ / ١٩٧).

(٢٣) (شرح معاني الآثار) للطحاوي: (١ / ٣٨٦).

(٢٤) (البيدر المنير) لابن الملقن: (٦ / ٦٣٤).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

ب- طريق عبد الملك بن إياس الشيباني عن إبراهيم النخعي.

روى هذا الطريق الطبراني:

٤- قال: حدثنا علي بن عبدالعزيز، ثنا حجاج بن المنهال، ثنا حماد بن سلمة، عن الحجاج، عن عبد الملك الأعور، عن إبراهيم النخعي: أن حذيفة قال لابن مسعود: "ألا تعجب من قوم بين دارك ودار أبي موسى يزعمون أنهم معتكفون؟"

فقال: "لعلهم أصابوا وأخطأت" (٢٥).

وهكذا أخرج أبو بكر النجاد بإسناده عن حذيفة (٢٦)...

قلت: عبد الملك الأعور هو عبد الملك بن إياس الشيباني من قدماء أصحاب إبراهيم، قال أبو داود: ثبتوه جدا (٢٧).
وحجاج لعله حجاج بن أرطاة، وهو صدوق يخطئ مع كثرة تدليسه (٢٨).

ويمكن أن يكون حجاج ابن أبي عثمان الصواف، وهو ثقة باتفاقهم (٢٩).

(٢٥) (المعجم الكبير) (٩/٣٠١/٩٥٠٨) ورجاله ثقات.

(٢٦) (التعليق الكبيرة في مسائل الخلاف) للقاضي أبي يعلى: (ص/٦).

(٢٧) (تهذيب التهذيب) لابن حجر: (٢/٢٠٣).

(٢٨) المرجع السابق: (٢/١٩٦).

(٢٩) المرجع السابق: (٢/٢٠٣).

قاسم أحمد كينجي

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء

والأول أقرب، ولا تضر عنعنته هنا لأنه قد توبع.

ج- طريق واصل الأحدب:

أخرج هذا الطريق الطبراني في (معجمه الكبير):

٥- حدثنا علي بن عبدالعزيز، ثنا أبو نعيم، ثنا سفيان.

(ح): وحدثنا إسحاق بن إبراهيم، عن عبدالرزاق، عن الثوري، عن

واصل الأحدب، عن إبراهيم، قال: جاء حذيفة إلى عبدالله، فقال: "ألا

أعجبك من ناس عكوف بين دارك وبين [دار] الأشعري؟"

فقال عبدالله: "فلعلهم أصابوا وأخطأت".

قال حذيفة: "ما أبالي أفيه اعتكفت أم في سوقكم هذه، وإنما

الاعتكاف في هذه المساجد الثلاثة: مسجد الحرام، ومسجد المدينة، ومسجد

الأقصى".

وكان الذين اعتكفوا فعاب عليهم حذيفة في مسجد الكوفة

الأكبر^(٣٠).

واصل بن حيان لم يختلف أحد في توثيقه^(٣١).

وباقى الرواة ثقات كلهم أئمة.

(٣٠) (المعجم الكبير) (٩ / ٣٠١ / ٩٥١٠) وهو في (مصنف عبدالرزاق) لعبدالرزاق الصنعاني:

(٤ / ٣٤٧ / ٨٠١٤) و(المخلى) لابن حزم: (٥ / ١٩٤).

(٣١) (كمال تذيب الكمال) لمغلطاي: (١٢ / ١٩٩) (التكميل في الجرح والتعديل) لابن كثير:

(٢ / ٥٧) (تذيب التهذيب) (١١ / ١٠٣).

قاسم أحمد كينجي

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء

وقد تابع عبدالرزاق وأبا نعيم عن الثوري: وكيع بن الجراح عند ابن أبي شيبة في (مصنفه):

٦- قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن واصل الأحدب، عن إبراهيم، قال: جاء حذيفة إلى عبدالله فقال: "ألا أعجبك من قومك عكوف بين دارك ودار الأشعري -يعني المسجد-".
قال عبدالله: "ولعلهم أصابوا وأخطأت".
فقال حذيفة: "أما علمت أنه لا اعتكاف إلا في ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجد رسول الله ﷺ، وما أبالي اعتكف فيه أو في سوقكم هذه" (٣٢).

وأخرجه النجاد في كتابه: أن حذيفة أتى ابن مسعود، فقال: "إني رأيت أناسا معتكفين بين دارك ودار أبي موسى -وكان بينهما مسجد-".
فقال عبدالله: "لعلهم علموا وجهلت، وحفظوا ونسيت".
فقال حذيفة: "إنه لا اعتكاف إلا في ثلاث مساجد: مسجد الحرام، ومسجد المدينة والمسجد الأقصى" (٣٣).

(٣٢) (مصنف ابن أبي شيبة) (٢ / ٥٠٣) ورجاله رجال الشيخين.

(٣٣) (التعليقة الكبيرة في مسائل الخلاف) (ص / ٦).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

الكلام على مراسيل إبراهيم.

إبراهيم بن يزيد النخعي مراسيله أكثر الأئمة على قبولها مطلقاً،
ومنهم من يقبل ما أرسله عن ابن مسعود خاصة.

ولا نعلم من رد مراسيله، إلا الحافظ الذهبي^(٣٤) ومن المعاصرين
العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي^(٣٥).

قلت: لعل وجه قولهما الاستدلال بقول من لا يقبل المرسل مطلقاً
كالإمام مسلم وأبي حاتم الرازي، وأبي زرعة وابن أبي حاتم الرازي، وغيرهم
من الأئمة ممن لا يحتج بالمرسل مطلقاً.

أما قبول مراسيله مطلقاً، فهو قول جمع من الأئمة، ومن قبلها، الإمام
أحمد، ويحيى بن معين، وغيرهم.

قال الإمام أحمد: "مرسلات إبراهيم النخعي لا بأس بها"^(٣٦).

قال يحيى بن معين: "مرسلات إبراهيم صحيحة، إلا حديث تاجر
البحرين"^(٣٧)....

(٣٤) (ميزان الاعتدال) للذهبي: (١ / ٧٥).

(٣٥) (التكامل بما في تأييب الكوثري من الأباطيل) للمعلمي: (٢ / ٨٩٨).

(٣٦) (الكفاية في علم الرواية) للخطيب البغدادي: (ص / ٣٨٦).

(٣٧) حديث تاجر البحرين، فهو رواه الأعمش، عن إبراهيم، قال: "جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا

رسول الله، إني رجل تاجر أختلف إلى البحرين، فأمره أن يصلي ركعتين". أخرجه ابن أبي شيبة

في (مصنفه) (٢ / ٤٤٨) وأبو داود في (المراسيل) رقم: (٧٢) من طريق وكيع بن الجراح،

وعباس الدوري في (تاريخ يحيى بن معين) (النص: ٩٦٠) من طريق أبي يحيى الجمالي، كلاهما

عن الأعمش، به.

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

وحديث الضحك في الصلاة" (٣٨)(٣٩).

قال ابن عبد البر: "وأجمعوا أن مراسيل إبراهيم صحاح" (٤٠).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "... مراسيل إبراهيم من أحسن المراسيل" (٤١).

وقال أيضا: "ومراسيل إبراهيم جيد" (٤٢).

قال ابن رجب: "وقد قال أحمد في مراسيل النخعي: لا بأس بها".

وقال ابن معين: "مرسلات إبراهيم صحيحة إلا حديث تاجر البحرين، وحديث الضحك في الصلاة".

وقال أيضا: "إبراهيم أعجب إلي مرسلات من سالم والقاسم، وسعيد ابن المسيب" (٤٣).

(٣٨) وأما حديث الضحك في الصلاة، فرواه الأعمش أيضاً عن إبراهيم، قال: "جاء رجلٌ ضريب

البصر، والنبي ﷺ في الصلاة، فعثر، فتردى في بئر، فضحكوا، فأمر النبي ﷺ من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة". أخرجه الدارقطني في (سننه) (١ / ١٧١) ومن طريقه: البيهقي في (الكبرى) (١ / ١٤٦) من طريق أبي معاوية الضريب، حدثنا الأعمش، به.

(٣٩) (تاريخ ابن معين ورواية الدوري) لابن معين: (٣ / ٢٠٦).

(٤٠) (النكت على مقدمة ابن الصلاح) لابن حجر: (١ / ٤٩٦).

(٤١) (مجموع الفتاوى) لابن تيمية: (٣١ / ٣٥٣).

(٤٢) (الصارم المسلول) لابن تيمية: (ص / ٥٨١).

(٤٣) (شرح علل الترمذي) لابن رجب: (ص / ١٩٦) وانظر: (تدريب الراوي) (١ / ٢٠٥)

(النكت على مقدمة ابن الصلاح) (١ / ٥١٤).

ومن رجح ثبوت مراسيله الطحاوي^(٤٤) والزيلعي^(٤٥).

ومنهم من خص بما أرسله عن ابن مسعود خاصة.

قال الحافظ العلاتي: "وجماعة من الأئمة صححوا مراسيله، وخص البيهقي ذلك بما أرسله عن ابن مسعود"^(٤٦).

قال ابن حجر: "وإبراهيم النخعي لم يدرك حذيفة ولا ابن مسعود، ولكن نقل الأعمش عن إبراهيم أنه قال: إذا حدثكم عن رجل عن عبد الله فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال عبد الله، فهو عن غير واحد عن عبد الله"^(٤٧).

وقال: "... وأما إذا حدث عن الصحابة، فإن كان ابن مسعود - رضي الله تعالى عنه - فقد صرح هو بثقة شيوخه عنه، وأما عن غيره فلا"^(٤٨) - والله أعلم.

وأخرج الترمذي^(٤٩) والطحاوي^(٥٠) وأبو زرعة الدمشقي^(٥١) والمزي^(٥٢) من طريق بشر بن عمر أو وهب ابن جرير (شك الطحاوي)

- (٤٤) (شرح معاني الآثار) (١/ ٢٢٦-٢٢٧) (تجرب الأفكار في تنقيح مياثي الأخبار في شرح معاني الآثار) ليدر الدين العيني: (٤/ ١٨٣-١٨٤).
- (٤٥) (نصب الراية) للزيلعي: (١/ ٤٠٦-٤٠٧).
- (٤٦) (التحصيل) للعلاني: (ص/ ١٤١).
- (٤٧) (تهديب التهذيب) (١/ ١٧٧-١٧٨).
- (٤٨) (النكت على ابن الصلاح) (٢/ ٥٥٦-٥٥٧).
- (٤٩) (العلل الصغير) للترمذي: (٥/ ٧٥٥).
- (٥٠) (شرح مشكل الآثار) (١٤/ ٥٢٠) و(أحكام القرآن) للطحاوي: (١/ ٢٦٣) (٢/ ٣٥١-٣٥٢).
- (٥١) (تاريخ أبي زرعة) لأبي زرعة الرازي: (١/ ٦٦٥).
- (٥٢) (تهديب الكمال) لأبي يوسف المزي: (٢/ ٢٣٩) (تهديب التهذيب) (١/ ١٥٥) (تحاف المهرة) لابن حجر: (١٠/ ١٤٠).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

وابن عبد البر^(٥٣) من طريق جعفر بن محمد كلهم عن شعبة، عن الأعمش، قال: قلت لإبراهيم: "إذا حدثت فأسند."

قال: إذا قلت لك: قال عبدالله، فلم أقل ذلك حتى حدثني عن عبدالله غير واحد، وإذا قلت: حدثني فلان عن عبدالله فهو الذي حدثني". وهذا الأثر صحيح ثابت.

ولفظ سعيد بن عامر: "قلت لإبراهيم النخعي: أسند لي عن عبدالله بن مسعود، فقال إبراهيم: إذا حدثت عن رجل عن عبدالله فهو الذي سميت، وإذا قلت: قال عبدالله فهو عن غير واحد عن عبدالله"^(٥٤).

وقال ابن سعد: أخبرنا عمرو بن الهيثم أبو قطن، قال: حدثنا شعبة، عن الأعمش، قال: "قلت: لإبراهيم: إذا حدثني عن عبدالله فأسند، قال: إذا قلت: قال عبدالله، فقد سمعته من غير واحد من أصحابه، وإذا قلت: حدثني فلان، فحدثني فلان"^(٥٥).

وهذا إسناد صحيح رجال ثقات.

(٥٣) (التمهيد) لابن عبد البر: (١ / ٣٧).

(٥٤) (التمهيد) (١ / ٣٨) وانظر: (شرح علل الترمذي) لابن رجب: (ص / ٥٣١).

(٥٥) (الطبقات الكبرى) لابن سعد: (٦ / ٢٨٠).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

وقد أخرجه أبو زرعة الدمشقي: حدثنا أحمد بن سيويه قال: حدثنا عمرو ابن الهيثم به، إلا أنه قال: (فحدثني وحده)^(٥٦).

وقال: "في هذا الخبر ما يدل على أن مراسيل إبراهيم النخعي أقوى من مسانيد، وهو -لعمرى- كذلك إلا أن إبراهيم ليس بعيار على غيره".

وقال ابن رجب: "وهذا يقتضي ترجيح المرسل على المسند، لكن عن النخعي خاصة فيما أرسله عن ابن مسعود خاصة"^(٥٧). اهـ. وهو كما قال رحمه الله.

ولكن قال الذهبي: "استقر الأمر على أن إبراهيم حجة، وأنه إذا أرسل عن ابن مسعود وغيره فليس ذلك بحجة"^(٥٨).

قلت: وقول الذهبي ضعيف وليس له حجة، وقد قال نفسه: "... مراسيل مجاهد، وإبراهيم، والشعبي: فهو مرسل جيد، لا بأس به، يقبله قوم ويرده آخرون"^(٥٩).

وسأتي ما يرجح أن مراسيله صحيحة.

-
- (٥٦) (تاريخ دمشق) لابن عساکر: (ق ١٣١ / ٢) وانظر: (التعديل والتجريح) للباغي: (١) / ٣٥٨ و(التمهيد) (١ / ٣٧).
- (٥٧) (شرح العليل) لابن رجب: (١ / ٥٤٢).
- (٥٨) في (الميزان) للذهبي: (١ / ٧٥).
- (٥٩) (الموقظة) للذهبي: (ص / ٤٠).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

وفي (العلل الكبرى) لابن المديني: "أعلم الناس بعبدالله بن مسعود أربعة، ولم يلقه منهم أحد: إبراهيم، وأبو إسحاق، والأعمش، والقاسم"^(٦٠).

وفي كتاب (الطبقات) محمد بن سعد: قال ابن عون: وصفت إبراهيم محمد بن سيرين، فقال: "لعله ذلك الفتى الأعور الذي كان يجالسنا عن علقمة، هو في القوم وكأنه ليس فيهم"^(٦١).

قال الدار قطني: "... فهذه الرواية وإن كان فيها إرسال، فإبراهيم النخعي هو أعلم الناس بعبدالله وبرأيه وبفتياه، قد أخذ ذلك عن أخواله علقمة والأسود وعبدالرحمن ابني يزيد وغيرهم من كبار أصحاب عبدالله، وهو القائل: "إذا قلت لكم قال عبدالله بن مسعود، فهو عن جماعة من أصحابه عنه. وإذا سمعته من رجل واحد، سميته لكم"^(٦٢).

ونقل كلامه البيهقي^(٦٣) وأقره.

قال ابن قيم في بحث عدة الأمة ما نصه: "وإبراهيم لم يسمع من عبدالله، ولكن الواسطة بينه وبينه أصحاب عبدالله كعلقمة ونحوه. وقد قال إبراهيم: إذا قلت: قال عبدالله، فقد حدثني به غير واحد عنه، وإذا قلت: قال فلان عنه فهو عن سميت، أو كما قال.

(٦٠) (كمال تذيب الكمال) (١/٣١٧).

(٦١) المرجع المتقدم: (١/٣١٩).

(٦٢) (سنن الدار قطني) للدار قطني: (٣/١٧٤).

(٦٣) (الخلافيات) للبيهقي: (٧/١٣) و(مختصر الخلافيات) لأحمد بن فرج النخعي: (٤/٣٦٥)

وانظر: (البيدر المنير) (٨/٤١٩) و(نصب الراية) (١/٢٩٨) و(٤/٤١٧).

ومن المعلوم أن بين إبراهيم وعبدالله أمة ثقاة لم يسم قط متهما، ولا مجروحا، ولا مجهولا، فشيوخه الذين أخذ عنهم، عن عبدالله أمة أجلاء نبلاء وكانوا كما قيل: سرج الكوفة، وكل من له ذوق في الحديث إذا قال إبراهيم: قال عبدالله لم يتوقف في ثبوته عنه، وإن كان غيره ممن في طبقتة لو قال: قال عبدالله، لا يحصل لنا الثبوت بقوله، فإبراهيم عن عبدالله نظير ابن المسيب عن عمر، ونظير مالك عن ابن عمر، فإن الوسائط بين هؤلاء وبين الصحابة رضي الله عنهم إذا سمعهم وجدوا من أجل الناس وأوثقهم وأصدقهم، ولا يسمون سواهم البتة» (٦٤).

(٦٤) (زاد المعاد في هدي خير العباد) لابن القيم: (٥ / ٥٨٠).

ثانيا: ذكر طريق أبي وائل شقيق بن سلمة عن حذيفة الموقوف والمرفوع.

وقد روى هذه الطريق عنه جامع ابن أبي راشد.

وتفرد بروايته عن جامع: سفيان بن عيينة، ورواه عنه غير واحد، أوقفه بعضهم، ورفع آخرون كما اختلفوا في ألفاظه، والظاهر، أن الاختلاف في الرفع والوقف عن سفيان نفسه ليس من قبل الرواة عنه، كما اختلف أيضا في ألفاظه، لكن الظاهر -والعلم عند الله- أن هذا الاختلاف يرجع إلى حذيفة نفسه.

وقد رواه عن سفيان بن عيينة كل من:

عبدالرزاق بن همام الصنعاني،

وسعيد ابن عبدالرحمن،

ومحمد ابن أبي عمر هؤلاء الثلاثة روه موقوفا.

وهشام بن عمار،

ومحمود ابن آدم،

ومحمد ابن الفرج،

وسعيد بن منصور، أما هؤلاء الأربعة فقد روه مرفوعا كما سيأتي.

أولاً: رواية الطريق الموقوف.

وقد رووه عن سفيان به موقوفا كل من:

عبد الرزاق،

وسعيد بن عبدالرحمن،

ومحمد ابن أبي عمر؛

كلهم عن سفيان بن عيينة، عن جامع، عن أبي وائل.

أ- طريق عبدالرزاق.

قد أخرج هذا الطريق في (مصنفه).

٧- عن ابن عيينة، عن جامع ابن أبي راشد، قال: سمعت أبا وائل يقول: قال حذيفة لعبدالله: "قوم عكوف بين دارك ودار أبي موسى [أ] لا تنهاهم؟"

فقال له عبدالله: "فلعلهم أصابوا وأخطأت وحفظوا ونسيت".

فقال حذيفة: "لا اعتكاف إلا في هذه المساجد الثلاثة: مسجد المدينة، ومسجد مكة، ومسجد إيلياء"^(٦٥).

ومن طريقه أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)^(٦٦) وابن حزم في (المحلى)^(٦٧) وإسناده صحيح موقوف.

(٦٥) (مصنف عبدالرزاق) (٤ / ٣٤٨ / ٨٠١٦) ومن طريقه أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)

(٩ / ٣٠٢ / ٩٥١١) وابن حزم في (المحلى) (٥ / ١٩٤) وإسناده صحيح موقوف.

(٦٦) (المعجم الكبير) (٩ / ٣٠٢ / ٩٥١١).

(٦٧) (المحلى) لابن حزم: (٥ / ١٩٤).

ب، ج - طريق سعيد بن عبدالرحمن ومحمد ابن أبي عمر.

٨- قد أخرج هذا الطريق الفاكهي في (أخبار مكة) قال: حدثنا سعيد ابن عبدالرحمن، ومحمد ابن أبي عمر، قالوا: ثنا سفيان، عن جامع ابن أبي راشد، عن أبي وائل، قال: إن حذيفة ابن اليمان رضي الله عنه قال لعبدالله بن مسعود رضي الله عنه: "إن ناسا عكوفاً بين دارك ودار أبي موسى، وأنت لا تغير، وقد علمت أنه لا اعتكاف إلا في المسجد الحرام، أو في المساجد الثلاثة: مسجد المدينة، ومسجد بيت المقدس^(٦٨)؟".

وعند الجصاص: "... وقد علمت أن لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة أو في المسجد الحرام..."^(٦٩).

وهؤلاء الثلاثة رووه موقوفاً.

هكذا وقع الحديث في الكتاب المذكور موقوفاً، وذكر الشيخ محمد ابن ناصر الألباني بأنهما -سعيد بن عبدالرحمن ومحمد ابن أبي عمر- رفعاه^(٧٠) وهو بخلاف الواقع.

(٦٨) (أخبار مكة) للفاكهي: (٢ / ١٤٣) وإسناده صحيح، لكن في متنه اضطراب.

(٦٩) (أحكام القرآن) للجصاص: (١ / ٢٩٤).

(٧٠) (السلسلة الصحيحة) للألباني: (٦ / ٦٦٨).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

ثانيا: رواية المرفوع:

وقد رواه مرفوعا عن سفيان بن عيينة أربعة من الرواة وهم:

هشام بن عمار،

ومحمود بن آدم المروزي،

ومحمد بن الفرج،

وسعيد بن منصور.

كلهم عن سفيان بن عيينة، عن جامع، عن أبي وائل.

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

أ- طريق هشام بن عمار.

٩- قد أخرج هذا الطحاوي في (أحكام القرآن) وفي (مشكل الآثار) قال: حدثنا محمد بن سنان، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا سفيان ابن عيينة، عن جامع ابن أبي راشد، عن أبي وائل، قال: قال حذيفة لعبدالله: "عكوف بين دارك وبين دار أبي موسى، لا تغير؟" وقد علمت أن رسول الله ﷺ، قال: "لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة: المسجد الحرام، ومسجد النبي ﷺ، ومسجد بيت المقدس".

قال عبدالله: "لعلك نسيت وحفظوا، وأخطأت وأصابوا" (٧١).

(٧١) (أحكام القرآن) للطحاوي: (١ / ٤٦١) (شرح مشكل الآثار) له: (٧ / ٤٠).

ب- طريق محمود بن آدم.

أخرج هذا الطريق البيهقي في (سننه).

١٠- قال: أخبرنا أبو الحسن محمد بن الحسين العلوي، أنبأ أبو نصر محمد بن [عبدويه] ابن سهل الغازي، ثنا محمود بن آدم المروزي، ثنا سفيان ابن عيينة، عن جامع ابن أبي راشد، عن أبي وائل، قال: قال حذيفة لعبدالله - يعني ابن مسعود- ﷺ "لا اعتكاف إلا في المسجد الحرام. أو قال: إلا في المساجد الثلاثة".

فقال عبدالله: "لعلك نسيت وحفظوا، أو أخطأت وأصابوا -الشك مني" (٧٢).

(٧٢) (السنن الكبرى) للبيهقي: (٤ / ٣١٦ / ٨٣٥٧) وأخرجه من هذا الطريق ابن الجوزي في (التحقيق) انظر: (تنقيح التحقيق) لابن عبدالمعطي: (٣ / ٣٦٢) ورجاله لا بأس بهم، وفي متنه اضطراب. وما بين المعقولتين صوابه حمدويه.

الإمام البيهقي توبع في روايته، تابعه موسى بن عمران الصوفي.

١١- تابع البيهقي موسى بن عمران الصوفي، لكن ليس في روايته شك كما عند الذهبي قال: أخبرنا أحمد بن هبة الله، أنبأنا عبدالرحيم ابن السمعاني، أخبرنا عمر بن أحمد الصفار، أخبرنا موسى ابن عمران الصوفي، به... قال حذيفة لعبدالله: عكوفاً بين دارك، ودار أبي موسى، وقد علمت أن رسول الله ﷺ قال: "لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة".

فقال عبدالله: "لعلك نسيت وحفظوا، وأخطأت وأصابوا" (٧٣).

قال الذهبي: صحيح غريب عال.

وهذا يخالف رواية البيهقي في موضعين.

وذكر الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: أنه على شرط الشيخين (٧٤)

ولم يصب، فليس محمود بن آدم شيئاً عند الشيخين.

ولعله قصد سفيان عن جامع... فهذا هو الذي على شرطهما.

قلت: وهذه المتابعة فيها مخالفة لرواية البيهقي، مع اتحاد السند، ولا

شك أن أحدهما خطأ، وأكبر ظني أن الخطأ من موسى بن عمران الصوفي،

ترجم له الذهبي (سير أعلام النبلاء) (٧٥) وفي (تاريخ الإسلام) (٧٦) برواية عدد

(٧٣) (سير أعلام النبلاء) للذهبي: (١٥ / ٨١) وفي (تاريخ الإسلام) له: (٢٤ / ٧٠).

(٧٤) (السلسلة الصحيحة) (٦ / ٦٦٧) رقم: (٢٧٨٦).

(٧٥) (سير أعلام النبلاء) للذهبي: (١٨ / ٥٣٠ - ٥٣١).

(٧٦) (تاريخ الإسلام) للذهبي: (٣٣ / ١٣٤) وانظر ترجمته في (المنتخب من كتاب السياق لتاريخ

نيسابور) لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الصريفي: (ص / ٤٩٨).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

عنه، ولم يذكر فيه توثيقاً، ولا تجريحاً، إلا وصفه بقوله مسند خراسان، مع ذلك قد خالف الإمام الحجة البيهقي في متن الحديث.

أما الراوي عنه فهو عمر بن أحمد بن منصور أبو حفص الصفار أحد الأئمة، وهو ثقة^(٧٧).

(٧٧) (التقييد لمعرفة رواية السنن والأسانيد) لابن النقطة: (ص / ٣٠٨).

ج- طريق محمد بن الفرج.

١٢- قد أخرج هذا الطريق أبو بكر الإسماعيلي، قال: حدثنا أبو الفضل العباس بن أحمد الوشاء، حدثنا محمد بن الفرج، حدثنا سفيان بن عيينة، عن جامع ابن أبي راشد، عن أبي وائل، قال: قال حذيفة لعبدالله: "عكوف بين دارك ودار أبي موسى لا يضرك! وقد علمت أن رسول الله ﷺ قال: "لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة".

فقال عبدالله: "لعلك نسيت وحفظوا أو أخطأت وأصابوا" (٧٨).

وذكر الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: أنه على شرط الشيخين (٧٩). ولم يصب، فليس على شرطهما ولا شرط أحدهما، فليس لحمد ابن الفرج عند البخاري، وروى له مسلم، ولم يرو عنه عن ابن عيينة بهذا الطريق شيئاً، وحقه أن يقال: رجاله رجال مسلم.

(٧٨) (معجم أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي للإسماعيلي: (٢ / ١٤ / ٣٤٥).

(٧٩) (السلسلة الصحيحة) (٦ / ٦٦٧) رقم: (٢٧٨٦).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي
ج- طريق سعيد بن منصور.

١٣- قد ذكر هذا الطريق سعيد في (سننه) ومن طريقه ابن الجوزي:
أنبأنا عبد الوهاب ابن المبارك، أنبأنا أبو طاهر الباقلاوي، أنبأنا أبو علي بن
شاذان، أنبأنا دعلج، حدثنا محمد بن علي بن زيد، حدثنا سعيد بن منصور،
حدثنا سفيان، عن جامع ابن أبي راشد، عن شقيق بن سلمة، قال: قال حذيفة
لابن مسعود: لقد علمت أن رسول الله ﷺ قال: "لا اعتكاف إلا في المساجد
الثلاثة". أو قال: [في] مسجد جماعة^(٨٠).

ومن طريق سعيد بن منصور أخرجه ابن حزم في (المحلى)^(٨١).
ومنه أيضا: ابن مفلح في (الفروع)^(٨٢).
وإسناده جيد، لكن في متنه اضطراب.

قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: "ورواه سعيد بن منصور: أخبرنا
سفيان بن عيينة به، إلا أنه شك في رفعه"^(٨٣).

ثم قال: "فاتفق هؤلاء الثقات الخمسة على رفع الحديث دون أي
تردد فيه لبرهان قاطع على أن الحديث من قوله ﷺ، وأن تردد سعيد بن
منصور في رفعه لا يؤثر في صحته"^(٨٤).

(٨٠) (التحقيق في أحاديث الخلاف) لابن الجوزي: (٢/ ١٠٩ / ١١٨١)

(٨١) (المحلى) (٥/ ١٩٥).

(٨٢) (الفروع) لابن مفلح: (٣/ ١١٣) وإسناده جيد، لكن في متنه اضطراب.

(٨٣) (سلسلة الأحاديث الصحيحة) (٦/ ٦٦٨).

(٨٤) المرجع السابق: (٦/ ٦٦٩).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

قلت: شك رواية سعيد في متنه لا في رفعه، والله أعلم.
كما أن الخمسة لم يتفقوا على رفع الحديث بل رفعه أربعة منهم.

لفظ أبي بكر النجاد.

١٤- وذكر أبو بكر النجاد في كتابه: أن حذيفة قال لعبدالله عكوفاً بين دارك ودار أبي موسى، وأنت لا تغير، وقد قال النبي ﷺ: "لا اعتكاف إلا في مسجد يُجمَعُ فيه".

وقال ابن مسعود: "وما يدريك لعلك أخطأت وأصابوا، وحفظوا ونسيت" (٨٥).

وهذا قطعاً ليس من طريق سعيد بن منصور مما يدل على صحة رواية سعيد بالشك، وتقدم نحوه من طريق إبراهيم النخعي بسند قال عنه الحافظ ابن حجر في (الدراية): إسناده صحيح إلى إبراهيم، وقد تقدم (٨٦).

(٨٥) (التعليقة الكبيرة في مسائل الخلاف) (١ / ٦).

(٨٦) (الدراية في تخريج أحاديث الهداية) (١ / ٢٨٨).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي
حديث حذيفة من طريق سعيد بن المسيب.

١٥- وفي (الصوم) لابن أبي عاصم بإسناده عن حذيفة قال: "لا
اعتكاف إلا في مسجد النبي ﷺ" (٨٧).

بحث عن إسناده وبعد مدة من الله تعالى علي فأراني إسناده من كتاب
(التلويح إلى شرح الجامع الصحيح) للحافظ علاء الدين المغلطي، فله الحمد
ولله المنة والفضل.

قال: في (كتاب الصوم) لابن أبي عاصم: حدثنا أبو موسى، حدثنا أبو
داود، حدثنا عمران، عن قتادة، عن ابن المسيب، عن حذيفة... فذكره" (٨٨).
ثم طبع كتاب الصوم لابن أبي عاصم فوجدناه فيه بنفس السند الذي
ذكره الحافظ علاء الدين فله الحمد والمنة (٨٩).

فشيخ أبي عاصم إما عمران بن موسى أبو موسى الطرسوسي، وهو
ثقة صدوق (٩٠).

وإما عيسى بن يونس بن أبان الرملي الفاخوري، وهو ثقة (٩١).
أبو داود سليمان بن داود الطيالسي ثقة (٩٢).

(٨٧) (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) لابن المنقن: (١٣ / ٦١٦) و(عمدة القاري) للعيني: (٩ / ٣١٨).

(٨٨) (كتاب التلويح إلى شرح الجامع الصحيح) لمغلطي.

(٨٩) (الصوم) لابن أبي عاصم: (ص / ١٤٧) برقم: (٣٤١).

(٩٠) (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: (٦ / ٣٠٦).

(٩١) (الكاشف) للذهبي: (١ / ١١٤).

(٩٢) (تقريب التهذيب) لابن حجر: (١ / ٢٥٠).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

ويحتمل احتمالاً مرجوحاً أن يكون عمر بن سعد الحفري، وهو ثقة^(٩٣).

وعمران هو عمران بن دوار القطان، مختلف فيه، والراجح أنه صدوق^(٩٤). والله أعلم، وهو من أخص الناس بقتادة.

وهذا السند حسن عند البعض، وهو عندنا ضعيف لما سيأتي من الكلام على رواية قتادة عن سعيد بن المسيب، وعلى عننته، وهو مما يقوي أيضاً الموقف، كما سيأتي - إن شاء الله.

وسيأتي هذا الأثر مقطوعاً عن سعيد بن المسيب أيضاً.

(٩٣) المرجع السابق: (٤١٣/٢)

(٩٤) (المعنى في الضعفاء) للذهبي: (٤٧٨/٢) (مقدمة فتح الباري) (ص/٤٥٨) (تقريب التهذيب)

(٢/٤٢٩) وانظر: (تحرير تقريب التهذيب) للأرنؤوط ومن معه: (٣/١١٣-١١٤).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

طريق التزال بن سبرة عن حذيفة.

تفرد به كل من:

نصر بن عمران الضبي،

وأبي يوسف القاضي،

وهشيم بن بشير،

وإسحاق بن يوسف الأزرق.

كلهم عن جوير، عن الضحاك، عن التزال بن سبرة.

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

١٦- قال أبو بكر: حدثنا محمد بن علي، ثنا قطن، ثنا حفص، قال: حدثني إبراهيم، عن نصر، عن جوير، عن الضحاك، عن التزالي بن سبرة أنه قال: أتى حذيفة بن اليمان على فتية في المسجد، فقال: "ما هؤلاء؟" فقيل: "قوم عكوف".

فقال: "ما كنت أحسب أن يكون اعتكاف إلا في مسجد نافر".
وقال عبدالله: قال رسول الله ﷺ: "الاعتكاف في كل مسجد تقام فيه الصلاة"^(٩٥).

ورجاله مترجمون في (التهذيب) غير محمد ابن علي وهو: السكري المروزي، أورده الخطيب برواية الشافعي هذا وعلي بن عمر السكري، وساق له حديثاً واحداً غير هذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وروى عنه غيرهما كما في السنة^(٩٦).

وشيخه قطن هو: ابن إبراهيم النيسابوري، وحفص هو: ابن عبدالله السلمي.

وإبراهيم هو: ابن طهمان.

ونصر هو: ابن عمران الضبي.

وجوير هو: ابن سعيد البلخي وإه الحديث كما يظهر من ترجمته في كتب الجرح والتعديل^(٩٧).

قلت: فهو آفة هذا الحديث.

(٩٥) (كتاب الفوائد الغيلايات) لأبي بكر الشافعي: (ص/ ٥٦٠) رقم: (٧٢٢).

(٩٦) (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: (٣/ ٧٠).

(٩٧) (ميزان الاعتدال) للذهبي: (١/ ٤٢٧).

ومع ذلك فقد اضطرب في متن هذا الحديث مما يدل على أنه لم يحفظه.

ورواه حرب، عن الضحاك، عن النزال بن سبرة؛ قال: أقبل ابن مسعود وحذيفة من النجف، وأشرفوا على مسجد الكوفة؛ فإذا خيام مبنية، فقالوا: ما هذا؟ قالوا: أناس عكفوا.

فقال ابن مسعود: "لا اعتكاف إلا في المسجد الحرام".

فقال حذيفة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "كل مسجد له وإمام مؤذن؛ فإنه يعتكف فيه"^(٩٨).

قلت: ورواه محمد بن الحسن الشيباني: عن أبي يوسف، عن جوير، عن الضحاك بن مزاحم، قال: مر عبدالله بن مسعود وحذيفة بن اليمان على قوم معتكفين في مسجد، فقال عبدالله: "هل يكون اعتكاف إلا في المسجد الحرام؟"

قال حذيفة: "نعم، كل مسجد له إمام ومؤذن فإنه يعتكف فيه"^(٩٩).
جوير بن سعيد ضعيف جدا، وروى عن الضحاك أشياء منكرة.
وهو أيضا منقطع، الضحاك لم يسمع من حذيفة كما قاله الدار قطني في (سننه)^(١٠٠).

قال أحمد: "لا يشتغل بحديثه"^(١٠١).

(٩٨) (شرح العمدة) لابن تيمية: (٢/ ٧٢٧) "كتاب الصيام".

(٩٩) (الأصل) محمد بن الحسن الشيباني: (٢/ ١٨٣) ومن طريقه السرخسي في (المبسوط) (٢/ ٢٦٩).

(١٠٠) (سنن الدار قطني) (٢/ ٢٠٠).

(١٠١) (الكامل في الضعفاء) (٢/ ١٢١).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

وقال يحيى: "ليس بشيء".

وقال النسائي والدارقطني: "متروك"^(١٠٢).

وقد اضطرب فيه أيضا.

وقد روي موصولا عند أبي بكر الشافعي كما تقدم.

قال ابن تيمية: "روى هذا الحديث عن جوير رجال من كبار أهل العلم، مثل هشيم وإسحاق الأزرق، وقد تابعه علي نحو من معناه أبو وائل عن حذيفة، وهو معضود بآثار الصحابة، والرواية الأخرى عن حذيفة مرسلة"^(١٠٣). انتهى.

قلت: يريد ما تقدم في بعض روايات حذيفة من طريق سعيد بن منصور: "لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة... أو قال: مسجد جماعة". وجاء عنه بلفظ: "أما أنا فقد علمت أنه لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة".

(١٠٢) (ميزان الاعتدال) (٤٢٧/١) (تهذيب التهذيب) (١٢٣/٢).

(١٠٣) (شرح العمدة) لابن تيمية: (٧٢٨/٢) "كتاب الصيام".

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

وقال أبو بكر النجاد: ثنا عبدالله، ثنا عثمان! ثنا هشيم، عن جوير، عن الضحاك، عن حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: "كل مسجد له إمام ويؤذن فيه فهو جاتز" (١٠٤).

وقال سعيد بن منصور: نا هشيم، أنا جوير، عن الضحاك، عن حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: "كل مسجد فيه إمام ومؤذن فالاعتكاف فيه يصلح" (١٠٥).

قال الدار قطني: حدثنا علي بن عبدالله بن مبشر، ثنا عمار ابن خالد، ثنا إسحاق الأزرق، عن جوير، به،... فذكره. الضحاك لم يسمع من حذيفة (١٠٦).

(١٠٤) (التعليقة الكبيرة في مسائل الخلاف) (١ / ٥).

(١٠٥) (المحلى) (٥ / ١٩٦) ومن طريق سعيد ابن قدامه في (المغني) (٣ / ١٨٩).

(١٠٦) (سنن الدار قطني) (٢ / ٢٠٠).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الرواة في الروايات السابقة:

أوجه الاتفاق بين جميع طرق الأثر.

اتفقت روايات هذه الحديث في طرقها المختلفة في الأمور التالية:

الأول: أن هذه الحادثة كانت بين حذيفة بن اليمان، وابن مسعود رضي الله عنهما، وأن الحديث دار بينهما.

الثاني: أن هذه الحادثة والواقعة كانت بالكوفة، ومسجدها الأكبر، الذي كان بين دار ابن مسعود، ودار أبي موسى الأشعري.

الثالث: لم تختلف الرواية أن ابن مسعود رد على حذيفة بقوله: "لعلهم أصابوا وأخطأت وحفظوا نسيتم" إلا في الطرق المختصرة.

أوجه الاختلاف بينها.

واختلفت في الأمور الآتية:

الأول: اختلاف الرواة في الرفع والوقف، بعض الرواة رفع الأثر إلى النبي ﷺ، وبعضهم أوقفه على حذيفة.

الثاني: اختلاف الرواة في الشك وعدمه.

فقد وقع الشك من الرواة على وجهين، مرفوعاً وموقوفاً.

أ- "لا اعتكاف إلا في المسجد الحرام، أو لا اعتكاف إلا في المساجد

الثلاثة".

هكذا جاء من طريق سفيان المرفوع والموقوف، مع أن رواية المرفوع

عنه غير رواية الموقوف.

ب- "لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة، أو قال: مسجد جماعة".

الثالث: مع ما تقدم اختلفوا في متن الحديث.

فبعضهم: أن حذيفة قال: "لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة"،

وبعضهم بالألفاظ المقدمة في الوجه الثاني.

وبعضهم: أن حذيفة قال: "لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة".

الرابع: اختلافهم في الاختصار، أو الزيادة، وعدمها بعضهم اختصر

الحديث واكتفى ببعض القصة والحادثة، وذكر بعض ما دار بينهما، مع

الاختلاف في نوع الاختصار، بعضهم يختصر بعض ما قاله ابن مسعود،

وبعضهم ما قاله حذيفة، وبعضهم لم يختصر كثيراً.

وبعضهم يزيد، وبعضهم ينقص.

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

ذكر ما اتفق عليه الرواة عن إبراهيم النخعي.

أولاً: اتفق الرواة عنه على وقف الأثر على حذيفة من قوله لا من قول

النبي ﷺ.

إلا في لفظ وهم فيه شعبة أو من بعده، فقال: أن حذيفة قال لابن

مسعود رضي الله عنه: "أما بلغك" وهذا يحتمل رفع الأثر إلى النبي ﷺ.

ثانياً: وعلى أن متن الحديث: "لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة" إلا

في رواية عن أبي عوانة: حيث قال: "أما أنا فقد علمت أنه لا اعتكاف إلا في

مسجد جماعة".

ثالثاً: اتفق الرواة على قول ابن مسعود: لحذيفة: "لعلهم أصابوا

وأخطأت، وحفظوا ونسيت [وعلموا وجهلت]".

رابعاً: اتفقوا في جميع الأمور التي اتفق عليها رواية الحادثة.

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

أوجه الاختلاف بين الرواة في الرواية عن إبراهيم النخعي.
واختلف الرواة فيما يلي:

اختلفوا في لفظ الحديث على وجهين:

الأكثرين رويوا أن حذيفة، قال: "لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة".
وشذ أبو عوانة فقال: "أما علمت أنه لا اعتكاف إلا في مسجد
جماعة".

الأكثرين: رواه: أن حذيفة قال لابن مسعود: "أما علمت أنه لا
اعتكاف..."

وشذ شعبة، في روايته أن ابن مسعود قال: "أما بلغك".

الاختصار أو الزيادة في المتن.

أوجه الاتفاق في طريق شقيق بن سلمة
لا أرى وجهاً اتفق فيه رواية المرفوع والموقوف.

أوجه الاختلاف بين رواية المرفوع والموقوف.

أوجه الاختلاف بينهم:

أولاً: اختلافهم في السند بعضهم رفع الأثر وبعضهم أوقفه.

ثانياً: اختلافهم في المتن:

فبعضهم، قال: "لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة".

وبعضهم قال: "لا اعتكاف إلا في المسجد الحرام، أو قال: إلا في

المساجد الثلاثة".

وبعضهم قال: "لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة، أو قال مسجد

جماعة".

وبعضهم قال: "أما أنا فقد علمت لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة".

وقال سعيد بن المسيب عن حذيفة: "لا اعتكاف إلا في مسجد النبي

ﷺ".

قاسم أحمد كينجي

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء

أوجه الاختلاف بين رواية المرفوع.

اختلفوا نحو الأوجه الأربعة المذكورة فيما تقدمه.

زيادة قول ابن مسعود في الرواية المرفوعة الشك مني.

أوجه الاختلاف بين رواية الموقوف.

اختلف رواية الموقوف من وجهين فقط.

الأول: بعضهم ذكر الأثر بلفظ: "لا اعتكاف إلا في المساجد

الثلاثة" ... بدون شك.

الثاني: وبعضهم بلفظ: "لا اعتكاف إلا في المسجد الحرام، أو قال: في

المساجد الثلاثة" بالشك.

ولم أتعرض للاختلافات الواقعة من طريق جوير لشدة وهاء هذه

الطريق والله أعلم.

ويظهر لي من خلال ما تقدم ما يلي:

أن المحفوظ من هذا الأثر الموقوف، وبلغظ: "لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة..." ولم يقع الاختلاف في ذلك في طريق إبراهيم، وكما في الطرق الراجحة عن شقيق، ووقع اضطراب في سند الأثر رفعا ووقفا، وفي منته في الطرق المرجوحة عن شقيق بن سلمة، ولعل هذا بسبب الرواة. ويحتمل أن الحديث بألفاظه كلها محفوظة، لكن الرواة كانوا يختصرونه، ويدل عليه التوافق في الألفاظ مع اختلاف المخارج. فقد فجاء من طريق سعيد بن منصور، عن جامع ابن أبي راشد المرفوع.

"لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة. أو قال: [في] مسجد جماعة".
انظر الحديث رقم: (١٣).
وجاء نحوه من طريق إبراهيم النخعي موقوفا: قال حذيفة: "أما أنا فقد علمت أنه لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة".
انظر الحديث رقم: (٣).

وكذا مرفوعا كما في الحديث رقم: (١٤).
كما جاء من طريق جامع ابن أبي راشد المرفوع: "لا اعتكاف إلا في المسجد الحرام. أو قال: إلا في المساجد الثلاثة" انظر الحديث رقم: (١٠).

وكذا جاء من طريقه أيضا الموقوف: "لا اعتكاف إلا في المسجد الحرام أو في المساجد الثلاثة؛ مسجد المدينة ومسجد بيت المقدس" كما في الحديث رقم: (٨) مع أن رواية المرفوع عن سفيان غير رواية الموقوف.

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

وبعضهم اقتصر على المراجعة التي كانت بين ابن مسعود وقوله دون قول حذيفة كما في الحديث رقم: (٤).

وبعضهم اقتصر على المراجعة التي كانت بين ابن مسعود وقوله وقول حذيفة: فالعلم أصابوا وأخطأت أو حفظوا ونسيت قال: "أما أنا فقد علمت أنه لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة".

وبعضهم لم يذكر المراجعة أصلاً كما في الحديث رقم: (١٣).

وبعضهم رواه بالشك في ألفاظه، وبعضهم بدونه.

وبعضهم: ذكر المراجعة وقول حذيفة وجواب ابن مسعود له وهم الأكثرون.

ولعل لفظ الحديث هكذا: دخل حذيفة مسجد الكوفة فإذا هو بأبنة مضرورية، فسأل عنه، فقيل: قوم معتكفون، فانطلق إلى ابن مسعود فدخل، فقال: ألا تعجب من قوم بين دارك ودار أبي موسى - وكان بينهما مسجد - يزعمون أنهم معتكفون؟ وأنت لا تغير، أو قال: ألا تنهاهم؟ وقد علمت أنه "لا اعتكاف إلا في هذه المساجد الثلاثة: مسجد المدينة، أو مسجد مكة، ومسجد إيلياء" وما أبالي أعتكف فيه أو في سوقكم.

فقال عبدالله: لعلك نسيت وحفظوا، وأخطأت وأصابوا، وعلموا وجهلت.

فقال حذيفة: "أما أنا فقد علمت أنه لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة".

وكان الذين اعتكفوا فعاب عليهم حذيفة في مسجد الكوفة الأكبر.

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

أو بلفظ: قال: وقد علمت أن رسول الله ﷺ قال: "لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة: المسجد الحرام، ومسجد النبي ﷺ، ومسجد بيت المقدس، أو قال: في مسجد جماعة".

أو قال: وقد علمت أن رسول الله ﷺ قال: "لا اعتكاف في المسجد الحرام أو في المساجد الثلاثة أو قال: في مسجد جماعة".

أو قال: "لا اعتكاف إلا في مسجد النبي ﷺ".

فقال عبدالله: لعلك نسيت وحفظوا، وأخطأت وأصابوا، وعلموا وجهلت.

وفي بعض الروايات أن حذيفة عندما قال له ابن مسعود: "فلعلمهم أصابوا... الخ" لم يتعقبه حذيفة بشيء، وفي بعضها قال: "أما أنا فقد علمت أنه لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة الخ".

أو قال: "أما أنا فقد علمت لا اعتكاف في إلا في مسجد جماعة".

وفي بعضها أن ابن مسعود لم يرد عليه بشيء.

هذا، وقد ضعف الأخ محمد بن حمود التويجري لفظ "أما أنا فقد علمت أنه لا اعتكاف إلا في مسجد الجماعة، فقال: جاء لفظ الحديث من طريق مغيرة قال -أي حذيفة-: "أما أنا فقد علمت أنه لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة" فقال: وهذا خطأ قطعاً من مغيرة أو من دونه؛ فإن كل من رواه عن إبراهيم قال: "في المساجد الثلاثة" وكذلك رواية غير إبراهيم عن حذيفة. قال: ومما يقطع بخطأ هذه الرواية أن الذين أنكر عليهم حذيفة إنما كانوا في مسجد جماعة، فكيف يستقيم أن ينكر عليهم ما يقرره هو^(١٠٧).

وقال أيضاً: لما أخرجه من طريق البيهقي: وهذا السند صحيح، لكن أعله ابن حزم بالشك فيه، قال: ولا يقطع عن رسول الله ﷺ بشك، ثم تردد ابن حزم، هل الشك من حذيفة، أو من دونه؟ قال: والذي يظهر لي -والله أعلم- أن الشك ليس من حذيفة، بل ممن دونه، وذلك لأمرين:

١- اختلاف الرواة في الشك فعند سعيد بن منصور: "إلا في المساجد الثلاثة" أو قال: "في مسجد جماعة" وعند البيهقي إلا في المسجد الحرام، أو في المساجد الثلاثة". فهذا الاختلاف من الرواة على حذيفة يدل على أن الشك ممن دونه، لا منه.

(١٠٧) (فقه حذيفة بن اليمان) محمد بن حمود التويجري: (ص/ ٧٣٧).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

٢- أن حذيفة أورده محتجا به على ابن مسعود، ولو كان عنده على الشك لما صح له الاحتجاج به. قال: وهذه الفقرة الأخيرة تبين أيضا أن الصحيح في هذا الأثر هو قوله: "إلا في المساجد الثلاثة" فهي التي يستقيم بها الاستدلال، وتصح الحجة لحذيفة على ما ذهب إليه^(١٠٨).

(١٠٨) نفس المرجع: (ص/ ٧٤١).

أقول: يمكن أن يكون منه نفسه لأمرين:...

الأول: قول ابن مسعود له: "لعلهم حفظوا ونسيت، وأصابوا وأخطأت" ففي هذا إشارة إلى أنه هو الذي شك، فلولا وقوع الشك منه لما ساغ لابن مسعود أن يقول له هذا.

الثاني: اختلاف الطرق إلى حذيفة بذكر هذا الشك، لأكثر دليل على أنه منه، فيبعد كل البعد أن يتفق كلهم على ذكر الشك مع اختلاف طرقهم إليه، وهذا ظاهر لمن تدبر طرق الحديث عن حذيفة، وإنما اختلف الرواة عنه في الرفع والوقف.

وإنما وقع الاختلاف في الشك بسبب اختصار الأثر كما مر تقريره.

ثانياً: لم يختلف رواية إبراهيم في وقف هذا الحديث، وإنما وقع الاختلاف والتعارض في رواية شقيق بن سلمة بسبب اختلاف الرواة عن سفيان بن عيينة.

فرفعه كل من:

- ١- هشام ابن عمار كما في الحديث رقم: (٩).
- ٢- محمود بن آدم كما في الحديث رقم: (١٠، ١١).
- ٣- محمد بن الفرغ كما في الحديث رقم: (١٢).
- ٤- وسعيد بن منصور كما في الحديث رقم: (١٣) وغيره كما في الحديث رقم: (١٤).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

وأوقفه كل من:

عبدالرزاق كما في الحديث رقم: (٧).

وسعيد ابن عبدالرحمن.

ومحمد ابن أبي عمر كما في الحديث رقم: (٨).

وترجيح الوقف أو الرفع حسب الرواة عن سفيان أو الطرق إليه

مشكل؛ لأن الرواة كلهم ثقات.

ويظهر لي: أن سفيان نفسه هو الذي كان يرويه مرفوعا، وأحيانا

موقوفا، فلا بد من ترجيح أحد أمرين:

إما الرفع وإما الوقف؛ لأن القصة وقعت مرة واحدة، فلا يمكن أن

يذكرها حذيفة من قوله، ومرة أخرى من قول النبي ﷺ، ولا يمكن أن يقال:

الرفع زيادة من ثقة وزيادة الثقة مقبولة، بل يتوقف الأمر على ما دلت عليه

القرائن.

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

وهل هذا التردد من سفيان على الصحيح، بسبب اختلاطه أو بسبب

آخر؟

قال ابن حجر: "أورد أبو سعد ابن السمعي في ترجمة (إسماعيل ابن أبي صالح المؤذن) من (ذيل تاريخ بغداد) بسند له قويّ إلى عبدالرحمن ابن بشر ابن الحكم قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: قلت لابن عيينة: كنت تكتب الحديث وتحذث اليوم وتزيد في إسناده أو تنقص منه، فقال: عليك بالسماع الأول، فإني قد سمنتُ.

وقد ذكر أبو معين الرازي في زيادة (كتاب الإيمان) لأحمد: أن هارون ابن معروف قال له: إن ابن عيينة تغير أمره بآخره" (١٠٩).

فالزيادة والنقصان في الإسناد هو ما حدث هنا من رفع الموقوف، فكان سفيان يقفه أحياناً، ويرفعه أحياناً.

لكن ما سببه على الصحيح الرجيح؟

أقول: نسبة هذا التردد إلى سفيان بسبب اختلاطه فيها نظر، وذلك لأن اختلاط سفيان كان في آخر عمره، وكان اختلاطه لمدة سنة أو سنتين، وربما كان قبل ذلك قليلاً، فكان سبباً لوقوع الخطأ في بعض مروياته.

وسبب ما يدل على اختلاط سفيان خلافاً لما استنكره الذهبي.

ومن هنا ينبغي النظر بعين دقيقة ومدبرة، والسؤال الذي يطرح نفسه بخصوص الموضوع: هل رواية المرفوع من الذين رووه عنه في الاختلاط؟

إن يكن الأمر كذلك يكون الوهم من سفيان لا غير.

وإن يكن الأمر بالعكس، فالوهم منهم.

(١٠٩) (تذيب التهذيب) (٤/ ١٢١).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي
أعود فأقول: وأنا أستبعد كل استبعاد كونهم سمعوا منه في الاختلاط،
والظاهر عندي -والعلم عند الله- أنهم سمعوا منه قبل الاختلاط، فيكون
الوهم في رفع الحديث من قبل سفيان.

ومن الممكن أن يكون الخطأ في الرفع من بعض الرواة بعده، ويدعوني
إلى القول بهذا أن أسانيد المرفوع عنه، أن الرواة عنه بعده أو بعض الرواة وإن
كانوا ثقاة على ما ذكر، لا يسلمون من قدح إما مطلقاً أو في مروياتهم عن
سفيان كما سيأتي توضيحه.
إلا أنه يقوى عندي القول بأنه منه للأدلة التي سنبتها في هذا البحث
القيم.

وإننا نستعين الله ونستمد منه العون والتوفيق لبيان هذه النقطة
السابقة، مع الاستعانة والاستضاء والاستدلال بكلام أهل العلم، ما وجد إليه
سبيلاً في النكت التالية:

الأولى: روى هذا الأثر عن سفيان سبعة من الرواة بعضهم روه
مرفوعاً، وهم أربعة، والباقيون روه موقوفاً، فاختلاف هذا العدد من الرواة
لأكبر دليل على أن التعارض في الوقف والرفع منه لا منهم.

الثانية: يستبعد وقوع التعارض منهم لاستبعاد إمكانية كونهم سمعوا
منه في مجلس واحد، إذ لو كان المجلس واحداً لأمكن أن يقال: الوهم أو
التعارض بين الرفع والوقف منهم لا منه.

الثالثة: أثبت غير واحد من أهل العلم وقوع الخطأ في حديث سفيان
في روايته عن أهل الكوفة، وكان كثير الخطأ في حديثهم، والرواية هنا عن
الكوفي جامع ابن أبي راشد، وقد جاء موقوفاً من طريق إبراهيم النخعي، فكل

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

من رواه عنه من الكوفيين أوقفه، فدل على وقوع الخطأ من طريق سفيان المرفوع.

الرابعة: إن سفيان مع جلالته وعلمه وتقدمه يوجد في بعض مروياته أخطاء، وقد تتبعها إمام العلل علي بن عبدالله المدني فأوصلها إلى مجلدات، ولأخينا العلامة المحدث الفضيل سعيد بن عبد القادر باشنفر بحث قيم في إحدى عشر مجلداً، بعنوان (أوهام المحدثين الثقات) ذكر في المجلد الثاني أخطاء سفيان ابن عيينة فراجعها فإنه مهم.

فقد جمع إمام العلل علي ابن عبدالله المدني أخطاءه في ثلاثة عشر مجلداً، قال ابن رجب:

"وسفيان بن عيينة ثقة ثبت، ولكن هذا لا يعني سلامة أحاديثه كلها فهو بشر يخطيء ويصيب، وإن كان خطؤه نادراً، ولكن كم يكون حجم هذا النادر من بين ألوف الأحاديث التي يروونها"^(١١٠)؟

وقال: "وقال الإمام أحمد: كان ابن عيينة حافظاً؛ إلا أنه في حديث الكوفيين له غلط كثير"^(١١١).

وقال الفضل بن زياد: سئل أحمد ابن حنبل، قيل له: سفيان الثوري كان أحفظ، أو ابن عيينة؟ فقال: كان الثوري أحفظ وأقل الناس غلطاً، وأما ابن عيينة فكان حافظاً، إلا أنه كان إذا صار في حديث الكوفيين كان له غلط كثير، وقد غلط في حديث الحجازيين في أشياء. قيل له: فإن فلاناً يزعم أن سفيان بن عيينة كان أحفظهما؟

(١١٠) (شرح علل الترمذي) (١/ ٢٦).

(١١١) المرجع السابق: (٢/ ٧٧٦).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

فضحك ثم قال: فلان حسن الرأي في ابن عينة فمن ثم (١١٢).

وذكر سفيان بن عيينة، فقال: هو أكثر غلطاً من شعبة (١١٣).

وإليك شيء من أوهامه:

قال البخاري: حدثنا عبدالله بن يوسف، أبنا مالك، عن أبي النضر

مولى عمر بن يزيد بن خالد الجهني: ما سمعت من النبي ﷺ يقول - فذكره من

رواية زيد بن خالد، عن النبي ﷺ.

قال ابن رجب: كذا روينا في (مسند الحميدي) عن سفيان.

وكذا خرج ابن ماجه، عن هشام بن عمار، عن ابن عينة، إلا أنه

قال: "أرسلوني إلى زيد بن خالد أسأله" ولم يذكر من أرسله، وذكر أن الشك

في تمييز الأربعين من ابن عينة، وهذا كله وهم.

ومن نص على أن جعل الحديث من مسند زيد بن خالد، عن النبي ﷺ

وهم من ابن عينة، وخطأ: ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة، وأشار إليه الإمام

أحمد في رواية حنبل. وقد اضطرب ابن عينة في لفظه وإسناده، ولم يحفظه

جيداً (١١٤).

ومثله: ما روى الترمذي في (العلل) قال: حدثنا قتيبة، قال: حدثنا أبو

عوانة، عن إبراهيم ابن محمد بن المنتشر، عن أبيه، عن حبيب ابن سالم، عن

النعمان بن بشير: "أن النبي ﷺ كان يقرأ في العيدين والجمعة بـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ

(١١٢) (تاريخ بغداد) (١٧٠/٩) (المعرفة والتاريخ) للفسوي: (١٦٣/٢، ١٦٤).

(١١٣) (المنتخب من علل الخلال) (التبصرة/٥).

(١١٤) (فتح الباري) لابن رجب: (٨٩/٤).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

رَبِّكَ الْأَعْلَى»^(١١٥) و «هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ»^(١١٦) وربما اجتمعا في يوم فقرأ بهما^(١١٧).

وقال الترمذي: سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: "هو حديثٌ صحيحٌ، وكان ابن عينة يروي هذا الحديث عن إبراهيم بن محمد ابن المنشر فيضطرب في روايته، قال مرة: حبيب بن سالم عن أبيه عن النعمان بن بشير، وهو وهم، والصحيح: حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير"^(١١٨).

فالأخطاء يقع فيها الثقات وإن كانوا أمثال الجبال حفظاً وضبطاً، إذ هو من مكملات البشر ولوازمهم، فمن جعل كل ما روى الثقة صحيحاً فقد أبعد النجعة، ومن أراد أنموذج من أخطائهم فعليه بأسفار العلل، وقد أشرنا فيما مضى إلى كتاب لطيف في ذلك لأخي سعيد بن عبد القادر باشنفر (أوهام المحدثين الثقات) فإنه فريد من نوعه.

الخامسة: يحتمل أن يكون رواية المرفوع روي عنه في الاختلاط؛ لأنهم دون من رواه عنه في الثقة والضبط والقوة وطول الملازمة.

قال ابن الصلاح: "ويحصل نظر في كثير من العوالي الواقعة عن تأخر سماعه من ابن عينة وأشباهه"^(١١٩).

السادسة: أن سفيان بن عيينة أحياناً ربما رفع بعض الموقوفة، وأحياناً يتركه قصداً، وذلك لبيان أن الرفع خطأ.

(١١٥) [الأعلى: ١].

(١١٦) [الغاشية: ١].

(١١٧) رواه مسلم رقم: (٨٧٨) وابن ماجه رقم: (١٢٨١) والترمذي رقم: (٥٣٣) وقال:

حديث حسن صحيح، والنسائي رقم: (١٥٦٨).

(١١٨) (علل الترمذي الكبير) (ص/ ٩٢) "ترتيب علل الترمذي" وانظر: (علل الحديث) لابن أبي حاتم: (٢/ ٢٥٠).

(١١٩) (شرح التبصرة والتذكرة) لزين الدين العراقي: (ص/ ٢٩٠).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي
قال الخطيب البغدادي - رحمه الله - بعد أن قرّر هذا الأمر - قال:
"وقد كان سفيان بن عيينة يفعل هذا كثيراً في حديثه، فيرويه تارة مسنداً
مرفوعاً، ويقفه مرةً أخرى قصداً واعتماداً" (١٢٠).

فإن قيل: هذا المسلك أولى من الترجيح المستلزم لتوهيم بعض الثقات
ولاسيما إذا كانوا جمعاً، وهم متقاربون في الحفظ والضبط والعدد.
قيل: يعكّر على هذا أنها قصة واحدة لم تتكرر، ولا سيما مع اتحاد
مخرج الحديث، فالصواب في مثل هذا المصير إلى ترجيح إحدى الروايتين على
الأخرى (١٢١).

قال راقمه رحمه الله: لا مانع عندي أن يكون ما وقع لسفيان بن عيينة
من وقف ما رفعه، إنما كان منه إما لعلمه بأن الرفع خطأ، أو لشكه في رفع
بعض متون الأحاديث إلى النبي ﷺ، فليتأمل.

فإن قيل: ألا يمكن أن يكون الطريقتان محفوظين؛ لأنه يجوز أن يحدث
الصحابي بالحديث في أوقات مختلفة، فتارة يحدث به على سبيل الرواية في رفعه،
وتارة على سبيل الفتيا فيوقفه.
فالجواب عنه ما تقدم.

فإن قيل: ألا ترجح رواية الرفع لأنها زيادة من الثقة وهي مقبولة،
كما قال النووي: "إذا روى بعض الثقات الحديث متصلاً وبعضهم مرسلاً، أو
بعضهم مرفوعاً وبعضهم موقوفاً، أو وصله هو، أو رفعه في وقت وأرسله أو

(١٢٠) (الكفاية) (٥١٦/٢).

(١٢١) انظر: (التكت) لابن حجر: (٦١١/٢).

وقفه في وقت، فالصحيح الذي عليه الفقهاء وأهل الأصول، ومحققوا الحديثين أنه يحكم بالوصل والرفع؛ لأنه زيادة ثقة^(١٢٢).

أما ترجيح الرفع ففيه نظر؛ لأن قاعدة قبول زيادة الثقة مطلقا إنما تجري على طريقة الفقهاء والأصوليين وبعض من تأثر بهم من الحديثين، وأما أئمة الحديث ونقاده فليس لهم في ذلك منهج مطرد، وإنما لهم في كل حديث حكم خاص بحسب ما يحتف به من قرائن.

فأحيانا يرجحون المسند أو الرفع، وأحيانا الإرسال أو الوقف، كما يحكمون في المتون بقبول الزيادة تارة، وبردها تارة أخرى.

نقل الحافظ ابن حجر عن الحافظ ابن دقيق العيد في مقدمة كتابه (شرح الإمام) أنه قال: "من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مُرسِلٍ ومُسْنِدٍ، أو رافع وواقف، أو ناقص وزائد أن الحكم للزائد فلم يصب في هذا الإطلاق؛ فإن ذلك ليس قانونا مطردا ومراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول"^(١٢٣).

وقال الحافظ العلاتي في كتابه (نظم الفوائد) بعد نقولاتٍ عن الأصوليين في هذه المسألة قال: "فهذا كلام بعض أئمة الأصول ممن وقفت عليه، وأما أئمة الحديث فالمتقدمون منهم كيجي بن سعيد القطان وعبدالرحمن ابن مهدي ومن بعدهما كعلي ابن المديني، وأحمد ابن حنبل، ويجي بن معين وهذه الطبقة، وكذلك من بعدهم كالبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، ومسلم، والنسائي، والترمذي وأمثالهم، ثم الدار قطني والخليلي، كل هؤلاء يقتضي تصرفهم في الزيادة قبولا وردا الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند

(١٢٢) (ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري) لننوي: (ص / ٧١).

(١٢٣) (الثكت) (٦٠٤/٢).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي
الواحد منهم في كل حديث، ولا يحكمون في المسألة بحكم كلي يعم جميع
الأحاديث، وهذا هو الحق الصواب^(١٢٤).

ولذلك لما أعل الإمام الدار قطني حديثا بالإرسال، أجاب عن ذلك
الحافظ ابن الجوزي بهذه القاعدة: بأن الرفع زيادة، والزيادة من الثقة مقبولة،
فتعقبه الحافظ ابن عبد الهادي بقوله: "وهذه الطريقة التي سلكها المؤلف (يعني
ابن الجوزي) ومن تابعه: في أن الأخذ بالمرفوع في كل موضع، طريقة ضعيفة،
لم يسلكها أحد من المحققين وأئمة العلل في الحديث"^(١٢٥).

ولابن قيم بحث قيم في قبول زيادة الثقة وعدمه في كتابه القيم
(الفروسية)^(١٢٦) فيه تحقيق قيم في الموضوع.

فإن قيل: مما يعضد رواية الرفع: أن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه ذكر حكماً
شرعياً ما كان له أن يأتي به من عند نفسه، فلا بد إذن أن يكون قد سمعه من
النبي (عليه الصلاة والسلام)^(١٢٧).

قلنا: هذا لا يصح لأن حذيفة ذكر حكماً شرعياً وهو مما يسوغ فيها
الاجتهاد، وقول الصحابي يعتبر له حكم الرفع إذا كان في الأمور المستقبلية،
أو فيما لا مجال للاجتهاد فيها، وكان معروفا بعدم الأخذ عن أهل الكتاب.

(١٢٤) (نظم الفوائد) للعلاني: (ص/ ٢٠٩).

(١٢٥) انظر: (تفحيح التحقيق) (١/ ٢٠٦ - ٢٠٧). انظر: (بحوث ودراسات حديث لا اعتكاف إلا
في المساجد الثلاثة) للدكتور كمال قالمي: (ص/ ٢٧ - ٢٨) (مجلة الإصلاح الجزائرية) العدد
الرابع.

(١٢٦) (الفروسية) لابن قيم: (ص/ ٢٨٠).

(١٢٧) انظر: (السلسلة الصحيحة ٢٧٨٦).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

أما في مثل هذه الحالة فيمكن أن حذيفة رضي الله عنه اجتهد فيها، وقد ذكر بعضهم أنه لعله اشتبه عليه حديث شد الرحال إلى المساجد الثلاثة.

وجوه ترجيح الرواية الموقوفة:

ترجح الرواية الموقوفة عن حذيفة مع ما تقدم عدة أمور:
الأول: أن الرواية الموقوفة هي التي تتوافق مع رواية إبراهيم النخعي التي لم يقع فيها خلاف على وقف الأثر، مع أن رواية إبراهيم هي رواية الأكثر؛ لأنه يرسل الذي سمعه من غير واحد من أصحاب ابن مسعود كما تقدم.

الثاني: أن رواية الموقوف أحفظ لأحاديث سفيان من رواة المرفوع.

واليك بيان حال من رفع الحديث:

محمود بن آدم المروزي الذي في طريق البيهقي في (السنن الكبرى) مرفوعاً كما في الحديث رقم: (١٠، ١١) صدوق^(١٢٨).

قال ابن أبي حاتم: "محمود بن آدم المروزي... كان ثقة صدوقاً"^(١٢٩).

ووثقه الدار قطني كما في (سؤالات السلمي): سألت الدار قطني عن محمود بن آدم؟ فقال: "ثقة"^(١٣٠).

مع أن طريق محمود بن آدم، وقع فيه الشك، فقد قال في روايته: "لا اعتكاف إلا في المسجد الحرام، أو قال: إلا في المساجد الثلاثة".

(١٢٨) (تقريب التهذيب) (٢/ ٥٢٢).

(١٢٩) (المرحح التعديل) (٨/ ٢٩٠ - ٢٩١) رقم: (١٣٣٤).

(١٣٠) (سؤالات السلمي) لأبي عبد الرحمن السلمي: (ص/ ٢٧٥) ترجمة: (٣١٨) (إكمال تهذيب الكمال) (١١/ ٩٨).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

قال ابن حزم: "وهذا شك من حذيفة رضي الله عنه أو ممن دونه، ولا يقطع على رسول الله صلى الله عليه وسلم بشك، ولو أنه عليه السلام قاله "لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة" لحفظه الله تعالى علينا، ولم يدخل فيه شكاً" (١٣١).

وقال الشوكاني: "وأيضاً الشك الواقع في الحديث مما يضعف الاحتجاج بأحد شقيه" (١٣٢).

أما حال هشام بن عمار الذي في طريق الطحاوي في (أحكام القرآن) وفي (مشكل الآثار) كما في الحديث رقم: (٩).

وقال أبو داود: "حدث بأرجح من أربعمئة حديث لا أصل لها" (١٣٣).
قال البزار: "آفته أنه ربما لقن أحاديث فذكرها، وقد روى عنه أبو عبيد، وغيره".

وقال مسلمة بن قاسم في كتاب (الصلة): "تكلم فيه، وهو جائز الحديث صدوق" (١٣٤).

وقال أبو داود: "سليمان بن بنت شرحبيل خير منه".

"روى هشام بن عمار بأرجح من أربعمئة حديث ليس لها أصل مسندة كلها كان فضلك يدور على أحاديث أبي مسهر وأحاديث الشيوخ

(١٣١) (المغلي) (١٣٥/٥).

(١٣٢) (نيل الأوطار) (٤٣٤/٨).

(١٣٣) (سؤالات الأجرى) لأبي داود: (١٩١ / ٢) رقم: (١٥٦٧).

(١٣٤) (كمال تهذيب الكمال) (١٥٢ / ١٢).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي
يلقنها هشام بن عمار فيحدثه بها، وكنت أحشى أن يفتق في الإسلام
فتقاً» (١٣٥).

قال أحمد: "طياش خفيف" (١٣٦).

وقال أبو حاتم: "لما كبر تغير، وكلما دفع إليه قرأه، وكلما لُقن تلقن،
وكان قديماً أصح؛ كان يقرأ من كتابه قال: وهو صدوق" (١٣٧).

وقال أبو بكر الإسماعيلي، عن عبدالله بن محمد بن سيار: "كان هشام
ابن عمار يلقن، وكان يلقن كل شيء، ما كان من حديثه وكان يقول: أنا قد
أخرجت هذه الأحاديث صحاحاً، وقال الله: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا
إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾ (١٣٨) وكان يأخذ على كل ورقتين درهما ويشارط
ويقول: إن كان الخط دقيقاً فليس بيني وبين الدقيق عمل. وكان يقول: وذاك
أني قلت له: إن كنت تحفظ فحدث، وإن كنت لا تحفظ فلا تلقن ما يلقن،
فاختلط من ذلك، وقال: أنا أعرف هذه الأحاديث، ثم قال لي بعد ساعة: إن

(١٣٥) (التكميل في الجرح والتعديل) (١/ ٤٨٢).

(١٣٦) (العلل رواية المروزي) لأحمد بن حنبل: (ص/ ١٠٣).

قال الذهبي: إنما قال أحمد هذا فيه لأن المروزي قال ورد علي كتاب من دمشق فيه سل لنا
أبا عبد الله قال هشام بن عمار: لفظ جبريل ومحمد ﷺ بالقرآن مخلوق، فسألت أبا عبد الله
فقال: أعرفه طياشاً، الكراييسي لم يقل هذا وهذا. قد تجهم. وكان في كتابهم: سل لنا أبا عبد
الله عن الصلاة أنه قال في خطبته: الحمد لله الذي تجلى خلقه... بخلقته (فتكلم فيه أبو عبد الله
بكلام غليظ، قال: الله تجلى للجبل بقول: هو تجلى خلقه بخلقته) (تذهيب تذييب الكمال)
للذهبي: (٩/ ٢٩٧).

(١٣٧) (الجرح والتعديل) (٩/ ٦٦) وانظر: (علل الحديث) لابن أبي حاتم: (٢/ ٣٨٣ و ٣/ ٧٨
و ١٤٩).

(١٣٨) [البقرة: ١٨١].

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي
كنت تشتهي أن تعلم فأدخل إسنادا في شيء، ففقدت الأسانيد التي فيها قليل
اضطراب فجعلت أسأله عنها فكان يمر فيها يعرفها" (١٣٩).

وقال الذهبي: "صدوق مكثر، له ما ينكر" (١٤٠).

وقال الحافظ: "هشام بن عمار بن نصر - بنون مصغر - السلمي
الدمشقي الخطيب، صدوق مقرب، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم
أصح" (١٤١).

أما قول السخاوي: في (جمال القراء): "هشام ثقة أمين عند أئمة
الحديث" (١٤٢). فلم يستقص حاله، والله أعلم.

وشيخ الطحاوي: محمد بن سنان الشيزري، صاحب مناكير، يتأني
فيه" (١٤٣).

ومحمد بن الفرغ الذي في طريق الإسماعلي المرفوعة كما في الحديث
رقم: (١٢) هو محمد بن الفرغ بن عبدالوارث القرشي مولاهم البغدادي جار
أحمد صدوق" (١٤٤).

(١٣٩) (تذيب الكمال) (٣٠ / ٢٥٠) (سير أعلام النبلاء) (١١ / ٤٢٧) (تاريخ الإسلام) (١٨ /

٥٢٧) (تذيب الكمال في أسماء الرجال) للذهبي: (٩ / ٢٩٦).

(١٤٠) (الميزان) (٤ / ٣٠٢). وانظر: (تذيب الكمال) (١٢ / ٢٩) و (٣٠ / ٢٤٨).

(١٤١) (تقريب التهذيب) (٢ / ٥٧٣).

(١٤٢) (كمال تذيب الكمال) (١٢ / ١٥١).

(١٤٣) قاله الذهبي في (المغني في الضعفاء) (٢ / ٥٩٠) وانظر: (ميزان الاعتدال) (٦ / ١٦٠) و(لسان

الميزان) لابن حجر: (٦ / ٢٦١).

(١٤٤) (تقريب التهذيب) (٢ / ٥٠٢).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

والعباس بن أحمد الوشاء الراوي عنه عند الإسماعيلي مجهول الحال،
وأما قول الخطيب: كان أحد الشيوخ الصالحين^(١٤٥).

وليس كل صالح ثقة في الحديث، بل قد قيل: لم نر الصالحين في شيء
أكذب منهم في الحديث، وذلك - والله أعلم - لسلامة صدورهم، وتحسينهم
الظن بمن يحدثهم، ولتشاغلهم بما هم بسبيله عن حفظ الحديث وضبطه، وفهم
معانيه، ومن لم تثبت عدالته لا يصح حديثه. والله أعلم.

أما طريق سعيد بن منصور كما في الحديث رقم: (١٣).

سعيد بن منصور بن شعبة، أبو عثمان الخراساني نزيل مكة، ثقة
مصنف، وكان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به^(١٤٦).

لكن قد كان الحميدي يخطئه في الشيء بعد الشيء من رواية ما يروى
عن سفيان^(١٤٧).

وهذا الطريق سعيد بن منصور - وهو أجوده - قد وقع فيه الشك هل
قال: "لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة أو قال: مسجد جماعة".

قال ابن حزم: "وهذا شك من حذيفة رضي الله عنه أو ممن دونه، ولا يقطع
على رسول الله صلى الله عليه وسلم بشك، ولو أنه صلى الله عليه وسلم قاله "لا اعتكاف إلا في المساجد
الثلاثة" لحفظه الله تعالى علينا، ولم يدخل فيه شكاً"^(١٤٨).

(١٤٥) (تاريخ بغداد) (١٢ / ١٥١).

(١٤٦) (تقريب التهذيب) (١ / ٢٤١).

(١٤٧) (المعرفة والتاريخ) للفسوي: (٢ / ٢٢٢ و ١٧٨).

(١٤٨) (المغلي) (٥ / ١٣٥).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

وقال الشوكاني: "وأيضاً الشك الواقع في الحديث مما يضعف الاحتجاج بأحد شقيه"^(١٤٩). وقد تقدم كلامهما.

لكن يشهد لقوله في الحديث "أو قال مسجد جماعة" حديث عائشة، فعن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: "السنة على المعتكف: أن لا يعود مريضاً، ولا يشهد جنازة، ولا يمس امرأة، ولا يباشرها، ولا يخرج لحاجة، إلا لما لا بد منه، ولا اعتكاف إلا بصوم، ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع"، قال أبو داود: غير عبد الرحمن لا يقول فيه: قالت: السنة"، قال أبو داود: "جعله قول عائشة"^(١٥٠).

وهو الذي نقل عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ^(١٥١).

(١٤٩) (نيل الأوطار) (٤٣٤/٨).

(١٥٠) (سنن أبي داود) (٢/٣٣٣/٢٤٧٣).

(١٥١) انظر بحثنا (إفادة المتعبد بحكم الاعتكاف في كل مسجد).

عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم أبو بكر الصنعائي ثقة حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع^(١٥٢).

أما سعيد بن عبدالرحمن بن حسان أبو عبيدالله المخزومي، ثقة من صغار العاشرة^(١٥٣).

قال النسائي: "ثقة"، وقال مرة: "لا بأس به"، وذكره ابن حبان في (الثقات)^(١٥٤).

قال مسلمة بن قاسم الأندلسي في كتاب (الصلة): "أباً عنه غير واحد، وهو ثقة في ابن عيينة"^(١٥٥).

أما محمد ابن يحيى ابن أبي عمر العدني نزيل مكة، ويقال: إن أبا عمر كنية يحيى صدوق، صنف (المسند) وكان لازم ابن عيينة، لكن قال أبو حاتم: "كانت فيه غفلة"^(١٥٦).

"واختلف إلى ابن عيينة ثمانية عشر سنة"^(١٥٧).

(١٥٢) (تقريب التهذيب) (٢/٣٥٤).

(١٥٣) المرجع السابق: (١/٢٣٨).

(١٥٤) (تقريب التهذيب) (٤/٥٥).

(١٥٥) (كمال تقديب الكمال) (٥/٣١٩) و(تقريب التهذيب) (٤/٥٥).

(١٥٦) (تقريب التهذيب) (٢/٥١٣).

(١٥٧) (تقريب التهذيب) (٩/٥١٩).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

وإنما نزله الحافظ ابن حجر عن رتبة الثقة إلى الصدوق لمقولة أبي حاتم فيه "كان فيه غفلة" لكن الصحيح أنه ثقة.

ولهذا تعقب صاحباً (تحرير تقريب التهذيب) الحافظ قوله، فقالوا:

"بل ثقة، وثقه ابن معين والدارقطني، وذكره ابن حبان في (الثقات) واحتج به مسلم في (الصحيح) وحث أحمد المحدثين الكتابة عنه، وقال أبو حاتم الرازي: كان رجلاً صالحاً، وكان به غفلة، وكان صدوقاً، ولقبه الذهبي في (الكاشف) بالحافظ" (١٥٨).

وهو كما قالوا، ولذا لم يتعقبها ماهر ياسين الفحل في كتابه (كشف الإيهام عما تضمنه "تحرير التقريب" من الأوهام).

قلت: قال مسلمة بن قاسم في (الصلة): "لا بأس به"، وقال السمعاني: "كان ثقة" (١٥٩).

بل قال الحافظ في غير (التقريب): "ثقة، حافظ صاحب مسند مشهور مروى" (١٦٠) "من الحفاظ" (١٦١) "ثقة" (١٦٢).

وقال صاحب (الزهرة): "روى عنه مسلم مائتي حديث وستة عشر حديثاً"، وقال السمعاني: "كان ثقة" (١٦٣).

(١٥٨) (تحرير تقريب التهذيب) (٣/٣٣٣).

(١٥٩) (إكمال قذيب الكمال) (١٠/٣٩٠).

(١٦٠) (الإصابة) لابن حجر: (٢/٢٦٦) و(النض) له: (٢/٢١٦).

(١٦١) (زمزم) لابن حجر: (١٧٨).

(١٦٢) (الفتح) (٨/٦٠٣) انظر: (تحفة النيب بمن تكلم فيهم الحافظ ابن حجر من الرواة في غير

التقريب) لأبي عمرو نور الدين بن علي الوصافي: (٢/٧١).

(١٦٣) (إكمال قذيب الكمال) (١٠/٣٩٠).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

فإن قيل: إن له بعض الأوهام عن ابن عيينة، وقد نقل ابن أبي حاتم في (العلل) عن أبيه، وابن الجنيد توهيم ابن أبي عمر في عدد من رواياته عن ابن عيينة.

قلنا: إنها كانت قليلة جدا معدودة على أصابع اليد لا تؤثر في روايته عنه.

فرجع الأمر إلى الاختلاف في الرفع والوقف بين محمود بن آدم المروزي، وسعيد بن منصور، أضف إليهم على وجه التسليم محمد بن القرج، وهؤلاء قد رفعوا الحديث، وبين عبدالرزاق، وسعيد بن عبدالرحمن ومحمد ابن أبي عمر، وهؤلاء الثلاثة قد أوقفوه، رواية هؤلاء مقدم لأنهم أقوى وأقدم سماعا من ابن عيينة من الرافعين للحديث، مع قرائن أخرى ترجح الرواية الموقوفة يأتي ذكرها.

فرواة الموقوف أجل وأقدم سماعا وألزم لابن عيينة ممن رواه مرفوعا، فكانت روايتهم أرجح.

الثالث: أن طرق المرفوع إلى سفيان لا تخلو من بعض الضعف من قبل بعض رواة بخلاف الموقوفة كما مر.

الرابع: أن الرواية المرفوعة وقع فيها اضطراب في متنها عند بعض مخرجيها.

الخامس: أن أكثر الحفاظ من المتقدمين وغيرهم جعلوا هذا الأثر من قول حذيفة لا من قول النبي ﷺ.

قال الجصاص: "من شرط الاعتكاف الكون في المسجد، وقد اختلف السلف في المسجد الذي يجوز الاعتكاف فيه على أنحاء، وروى عن أبي وائل، عن حذيفة أنه قال لعبدالله: رأيت ناسا عكوفاً بين دارك ودار الأشعري لا تغير، وقد علمت أن لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة، أو في المسجد الحرام؟ فقال عبدالله: لعلهم أصابوا وأخطأت، وحفظوا ونسيت. وروى إبراهيم النخعي أن حذيفة قال: "لا اعتكاف إلا في ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجد النبي ﷺ". وروى عن قتادة عن سعيد بن المسيب: "لا اعتكاف إلا في مسجد نبي" وهذا موافق لمذهب حذيفة؛ لأن المساجد الثلاثة هي مساجد الأنبياء عليهم السلام" (١٦٤).

ولعل هذا طريق آخر موقوف عن سفيان بن عيينة وليته ساق إسناده.

وقال ابن بطلال: "وقال حذيفة: لا اعتكاف إلا في مسجد مكة أو المدينة أو بيت المقدس". وقال سعيد بن المسيب: "لا اعتكاف إلا في مسجد نبي" (١٦٥).

وقال ابن عبد البر: "فذهب قوم إلى أن الآية خرجت على نوع من المساجد وإن كان لفظه العموم، فقالوا: لا اعتكاف إلا في مسجد نبي؛ كالكعبة أو مسجد الرسول ﷺ أو بيت المقدس لا غير.

وروي هذا القول عن حذيفة بن اليمان وسعيد بن المسيب" (١٦٦).

قال البغوي: "كان حذيفة يقول: ... فذكره" (١٦٧).

(١٦٤) (أحكام القرآن للجصاص: (١/٣٠١).

(١٦٥) (شرح صحيح البخاري لابن بطلال: (٤/١٦١).

(١٦٦) (الاستدكار لابن عبد البر: (٣/٣٨٥) (التمهيد) له: (٨/٣٢٥).

(١٦٧) (شرح السنة للبغوي: (٦/٣٩٤).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

وقال السمعاني: "والاعتكاف جائز في كل المساجد، وحكى عن حذيفة بن اليمان خلافا شادا فيه فقال: لا يجوز الاعتكاف إلا في ثلاثة مساجد: في المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجد المدينة، وكان يعيب على عبدالله بن مسعود اعتكافه في غيرها من المساجد، وكان عبدالله ينكره ويرد عليه قوله، والأمة على قول عبدالله" (١٦٨).

وقال القرطبي: "واختلفوا في المراد بالمساجد، فذهب قوم إلى أن الآية خرجت على نوع من المساجد، وهو ما بناه نبي كالمساجد الحرام ومسجد النبي ﷺ ومسجد إيلياء، روي هذا عن حذيفة بن اليمان وسعيد بن المسيب، فلا يجوز الاعتكاف عندهم في غيرها" (١٦٩).

وقال العراقي: "وقالت طائفة: يختص بالمساجد الثلاثة المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى حكي ذلك عن حذيفة بن اليمان، وقال سعيد ابن المسيب: "لا اعتكاف إلا في مسجد نبي"، وهو بمعنى الذي قبله، ولهذا جعلهما ابن عبدالبر قولاً واحداً، وقال عطاء: "لا يعتكف إلا في مسجد مكة والمدينة" حكاها الخطابي" (١٧٠).

وقال الخافظ ابن الملقن: "وقال حذيفة: "لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة" (١٧١).

وقال محب الدين الطبري: "وكان حذيفة يقول: "لا يكون الاعتكاف إلا في المساجد الثلاثة" (١٧٢)....

(١٦٨) (تفسير السمعاني) للسمعاني: (١ / ١٩٠).

(١٦٩) (تفسير القرطبي) للقرطبي: (٢ / ٣٣٣).

(١٧٠) (طرح التفریب) لزين الدين العراقي: (٤ / ١٧١).

(١٧١) (التوضیح لشرح الجامع الصحيح) لابن الملقن: (١٣ / ٦١٦) (الإعلام بفوائد عمدة الأحكام) له: (٥ / ٤٣٠).

(١٧٢) (غاية الأحكام في أحاديث الأحكام) لمحب الدين الطبري: (٤ / ٥٠٦).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

وقال الحافظ ابن حجر: "وخصه حذيفة بن اليمان بالمساجد الثلاثة، وعطاء بمسجد مكة والمدينة، وابن المسيب بمسجد المدينة"^(١٧٣).

وهكذا جعله من قول حذيفة كل من: النووي^(١٧٤)، والقاضي عياض^(١٧٥) والعيني^(١٧٦) والماوردي^(١٧٧) والقفال الشاشي^(١٧٨) وابن قدامة^(١٧٩) والقسطلاني^(١٨٠) والسبكي^(١٨١) وغيرهم.

وسئل أبو إسحاق الحويني:

ما القول في حديث "لا تصوموا يوم السبت" وحديث "لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاث"؟.

ج: أما حديث "لا اعتكاف..." فأنا أعتقد أنه مُعلّ بالوقف، وحديث آخر من "لا تصوموا يوم السبت" آخر ما انتهى إليه بحثي في كتاب (التمر الداني في الذب عن الألباني) أنه حديث ضعيف على وجه الإنصاف، والحديث هذا معل بالاضطراب^(١٨٢).

(١٧٣) (فتح الباري) لابن حجر: (٢٧٢ / ٤).

(١٧٤) (شرح النووي على مسلم) للنووي: (٦٨ / ٨).

(١٧٥) (إكمال المعلم شرح صحيح مسلم) للقاضي عياض: (٧٩ / ٤).

(١٧٦) (البنابة شرح الهداية) لبدر الدين العيني: (٧٤٨ / ٣) (عمدة القاري) له: (٢١٨ / ٩).

(١٧٧) (الحاوي الكبير) للماوردي: (٤٨٥ / ٣).

(١٧٨) (حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء) للقفال: (١٨٠ / ٣).

(١٧٩) (المغني) (١٢٧ / ٣).

(١٨٠) (المواهب اللدنية بالمنح المحمدية) للقسطلاني: (٤٤٨ / ٣).

(١٨١) (الابتهاج في شرح المنهاج) للسبكي: (ص / ٣٤٤) تحقيق كتاب الصوم إلى الاعتكاف لبحر ابن عطية البجلي.

(١٨٢) من (الشرح النفيس على الباعث الخفي) الشريط السابع.

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

السادس: رد ابن مسعود رضي الله عنه له لأكثر دليل على أنه ليس من قول النبي ﷺ، إذ لو كان من قول النبي لما تجرأ أو تجاسر على رده وهو من أئمة الصحابة وفقهائهم، وقد أفتى بخلاف ذلك.

فقد أخرج عبدالرزاق، وابن أبي شيبة والطبراني بسند صحيح عن شداد ابن الأزمع، قال: "اعتكف رجل في المسجد في خيمة له فحصبه الناس". قال: "فأرسلني الرجل إلى ابن مسعود، فجاء عبدالله وطرده الناس، وحسن ذلك" (١٨٣).

فعلّم أن حذيفة إنما قال ذلك اجتهادا منه، ولم يكن ابن مسعود ملزماً باجتهاده. ولم يكن من شأن الصحابة رد أقوال النبي ﷺ.

وقال الشوكاني: "قال عبدالله: "فعلّهم أصابوا وأخطأت" فهذا يدل على أنه لم يستدل على ذلك بحديث عن النبي ﷺ وعلى أن عبدالله يخالفه ويجوز الاعتكاف في كل مسجد، ولو كان ثم حديث عن النبي ﷺ ما خالفه، وأيضا الشك الواقع في الحديث مما يضعف الاحتجاج بأحد شقيه" (١٨٤).

ولكن القاضي أبا يعلى رأى أن اعتراض ابن مسعود على حذيفة، لم يكن اعتراضه على الحديث الذي رواه عن النبي ﷺ، وإنما كان اعتراضه فيما يذهب إليه من أنه لا يجوز الاعتكاف إلا في مسجد نبي، وهذا مذهب معروف لحذيفة، وأنه لا يجوز الاعتكاف في مسجد نبي" (١٨٥)...

(١٨٣) (مصنف عبدالرزاق) (٤ / ٣٤٨ / ٨٠١٥) (مصنف ابن أبي شيبة) (٢ / ٥٠٣) (المعجم الكبير) (٩ / ٣٠٢ / ٩٥١٢) وهذا إسناد صحيح شداد بن الأزمع ثقة، وثقه ابن سعد في (طبقاته) (٦ / ١٩٦).

(١٨٤) (بيل الأوطار) للشوكاني: (٤ / ٣١٨).

(١٨٥) (التعليقة الكبيرة في مسائل الخلاف) (١ / ٧).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

وقال الشيخ أبو الحسن المأري وفقه الله في بحث له قيم حول حديث الاعتكاف: "... وإنكار ابن مسعود على حذيفة، حتى قال له: "فعلهم حفظوا ونسيت، وأصابوا وأخطأت" فأنكر عليه رواية وواقعا، وقد فهم الطحاوي من ذلك، كما في (المشكل) (٧/ ٢٠١ وما بعدها) أن ابن مسعود قد حفظ ما ينسخ حديث حذيفة الذي رواه عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

فإن قيل: قول ابن مسعود: "لعلمهم حفظوا ونسيت... الخ" من باب الترجي، ولم يجزم به؛ فترك المشكوك فيه للمجزوم به.

فالجواب: أن هذا من ابن مسعود ليس من باب الشك، بل هو - والله أعلم - من باب التلطف في القول مع حذيفة، لاسيما وقد جاءه منكره عليه، وكيف يقال: إنه من باب الشك، وهذا ابن مسعود لم يتراجع عن قوله؛ فهل يظن بابن مسعود أنه يترك اليقين الذي يخبره به حذيفة، ويتمسك بالشك؟
فإن قيل: وهذا حذيفة لم يتراجع عن قوله، وهل يظن بحذيفة رضي الله عنه أنه يعلم بالناسخ ولا يذهب إليه؟

فالجواب: يحتمل أن حذيفة ما رأى الذي ذهب إليه ابن مسعود ناسخا لدليله؛ فبقي على ما عنده، لكن قول ابن مسعود: "لعلمهم حفظوا ونسيت" دليل على وجود سنة حفظوها، ونسيها حذيفة، أو علموا ما لم يعلمه حذيفة.

فإن قيل: وهذا ابن مسعود لم يذكر صارفا من لفظ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لما قاله حذيفة.

فالجواب: أن الصحابي عدل في نقله ونقده، وهم أهل العلم بالشرع واللسان، فإذا قال: أوجب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كذا، أو حرم كذا؛ فلا نحتاج أن نطالبه بنص قول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

وسلم كما هو معروف في مثل هذا الموضوع في كتب علوم الحديث، المعروفة بكتب المصطلح.

فإن قيل: ابن مسعود هنا لم يحل حذيفة على معنى مأخوذ من قول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أو فعله، بخلاف ما ذكرت عن كتب علوم الحديث.

فالجواب: أن هذا هو المتبادر من قوله: "حفظوا ونسيت" والله أعلم.

انتهى.

السابع: أنه لو ثبت رفع الحديث لما أجمعت الأمة على ترك العمل به: فلم ينقل عن أحد من الأئمة المتقدمين منهم والمتأخرين: أنه أخذ بظاهر هذا الحديث سوى راويه حذيفة رضي الله عنه.

فإن قيل: قال الخطابي: وقال بعض أهل العلم: لا يصح الاعتكاف إلا في واحد من هذه المساجد الثلاثة، وعليه تأول الخبر^(١٨٦).

قلنا: يريد حديث "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد"^(١٨٧).

ويجاب عنه، بأنه لم يذكرهم، ولم يذكرهم غيره، فلو كانوا ممن يعتمد على قولهم لما أجمعتهم.

وأيضاً: لعله استنباط منهم من هذا الحديث على أنه لا يعتكف فيما سواها، وهو استنباط ضعيف.

(١٨٦) (معالم السنن للخطابي: (٢/٢٢٢).

(١٨٧) أخرجه أحمد برقم: (١١٠٥٥، ١١٣١٢، ٢٣٨٩٩) وغيرها، والبخاري برقم: (١١٣٢)،

١٧٦٥، ١٨٩٣) ومسلم برقم: (٨٢٧، ١٣٩٧) وأبو داود برقم: (٢٠٣٣) والنسائي

برقم: (٧٠٠، ١٤٣٠) والترمذي برقم: (٣٢٦) وابن ماجه برقم: (١٤٠٩، ١٤١٠).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

قال ابن حجر: "ومنها: أن المراد قصدتها بالاعتكاف فيما حكاه الخطابي عن بعض السلف أنه قال: لا يعتكف في غيرها، وهو أخص من الذي قبله، ولم أر عليه دليلاً"^(١٨٨).

وقال الشوكاني: "ولكن ليس فيه ما يشهد لحديث حذيفة؛ لأن أفضلية المساجد واختصاصها بشد الرحال إليها لا تستلزم اختصاصها بالاعتكاف"^(١٨٩).

الثامن: أن مذهب الصحابة إجازة الاعتكاف في كل مسجد؛ كعلي وابن مسعود وابن عباس وجابر بن عبد الله وعائشة^(١٩٠).

التاسع: لو ثبت رفع هذا الحديث عن ابن عيينة لما خالفه؛ لأن مذهب ابن عيينة جواز الاعتكاف في كل مسجد.

قال أبو حيان: "والظاهر من قوله: في المساجد، أنه لا يختص الاعتكاف بمسجد، بل كل مسجد هو محل للاعتكاف، وبه قال أبو قلابة، وابن عيينة، والشافعي، وداود والطبري، وابن المنذر، وهو أحد قولي مالك، والقول الآخر: أنه لا اعتكاف إلا في مسجد يجمع فيه، وبه قال عبد الله، وعائشة، وإبراهيم، وابن جبير، وعروة وأبو جعفر"^(١٩١).

فإن قيل: أليس هذا من باب مخالفة الراوي لما روى، وقد تقرر في مصطلح الحديث: أن الصحيح إذا خالف الراوي لما روى قدمت الرواية؟

(١٨٨) (فتح الباري) (٣/٦٣).

(١٨٩) (نيل الأوطار) (٤/٣١٩).

(١٩٠) انظر رسالتنا (إفادة المتعبد بجواز الاعتكاف في كل مسجد).

(١٩١) (البحر المحيط في التفسير) لأبي حيان الأندلسي: (٢/٢٢١) وانظر تفسير ابن بدران (جواهر

الأفكار ومعادن الأسرار المستخرجة من كلام العزيز الجبار) (ص/٥٢٣).

قلنا: لما ورد حديث حذيفة من طريق ابن عيينة على وجهين مرفوعا وموقوفاً، قدمنا الوجه الموقوف؛ لأنه هو الذي يوافق العمل عن ابن عيينة، فدل على أن رفعه خطأ.

الثاني: أن مخالفة الراوي لروايته أحيانا تكون علة دالة على ضعف الحديث، وذلك بالنظر إلى قرائن كما قال الحافظ ابن رجب في (العلل).
قاعدة: في تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه.
قد ضعف الإمام أحمد وأكثر الحفاظ أحاديث كثيرة بمثل هذا. وساق أمثلة كثيرة على هذا^(١٩٢).

هذا على القول بأن هذه القاعدة (مخالفة الراوي لما روى) تأتي حتى إلى غير الصحابة من التابعين وأتباعهم.

قال الحافظ ابن حجر: "وقد خص كثير من محققي أهل الأصول الخلاف المشهور فيما إذا عمل الراوي بخلاف ما روى بالصحابة دون من جاء بعدهم"^(١٩٣).

وعلى الرواية الأخرى التي هي المشهورة عند العلماء أن العبرة بروايته لا بقوله. فإنه لا تقدم روايته إلا إذا كانت صريحة المعنى، أو ظاهرة فيه ظهورا يضعف معه احتمال مقابله، أما إذا كانت محتملة لغير ذلك المعنى احتمالا قويا؛ فإن مخالفة الراوي لما روى تدل على أن ذلك المحتمل الذي ترك ليس هو معنى ما روى^(١٩٤).

(١٩٢) انظر: (شرح علل الترمذي) لابن رجب: (٢/ ٨٨٨).

(١٩٣) (فتح الباري) لابن حجر: (٤/ ٤٤٠).

(١٩٤) (أضواء البيان) لمحمد الأمين الشنقيطي: (١/ ١٢٨).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

كذا إبراهيم النخعي يرى الاعتكاف في كل مسجد يجمع فيه كما تقدم، وروي عنه هذا بإسناد صحيح^(١٩٥).

هذا كله يضعف القول برفع الحديث.

ومن رواية هذا الحديث سفيان الثوري، ومذهبه ما ذكره عنه المروزي: "يجوز الاعتكاف في كل مسجد جماعة"^(١٩٦).

وهو ظاهر ما ذهب إليه أبو وائل شقيق بن سلمة، وهو كما تقدم أحد رواة حديث: "لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة" عن حذيفة.

قال أبو عبيد: حدثنا محمد، قال: ثنا القواريري عبيد الله بن عمر، قال: ثنا معاذ ابن هشام، قال: حدثني أبي، عن قتادة، عن سعيد ابن أبي بردة، أنه "أبصر أبا وائل شقيق بن سلمة، يبول في طست في المسجد وهو معتكف"^(١٩٧). ورواته كلهم ثقات.

والظاهر أنه كان معتكفا في مسجده بالكوفة، بدليل ما أخرجه أبو عبيد أيضا، قال حدثنا محمد، قال: ثنا القواريري، قال: ثنا هشيم، قال: ثنا أبو العلاء، عن أبي هاشم، قال: "كان أبو وائل يدعو بانائه فيجلس على ناحية مسجده، فيبول فيه"^(١٩٨).

وهذا الإسناد حسن.

أبو العلاء هو أيوب ابن أبي مسكين التيمي، صدوق له أوهام^(١٩٩).

(١٩٥) (مصنف عبدالرزاق) (٤ / ٣٤٧) (مصنف ابن أبي شيبة) (٢ / ٣٣٧) (الحلى) (٥ / ١٩٥).

(١٩٦) (اختلاف العلماء) للمروزي: (ص / ٧٦).

(١٩٧) (الطهور) لأبي عبيد القاسم بن سلام، برقم: (١١٩).

(١٩٨) المرجع السابق، برقم: (١٢١).

(١٩٩) (تقريب التهذيب) (١ / ١١٩).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

وأبو هاشم الرماني، يحيى بن دينار، ثقة^(٢٠٠).

فأنت ترى أن رواة هذا الحديث من الأئمة كلهم قد خالفوه، وهذا أكبر دليل على وقفه.

العاشر: ما تقدم عن إبراهيم: إذا حدثك عن رجل عن عبدالله فهو الذي سميت، وإذا قلت قال عبدالله فهو عن غير واحد عن عبدالله. فهذا دليل على سمعه من غير واحد موقوفا، والجمع أولى بالحفظ من الواحد.

الحادي عشر: روي عن حذيفة: أنه لا يعتكف إلا في المسجد الجامع، قال ابن القرس الأندلسي: وذهب الزهري والحكم وغيرهما إلى أنه لا يعتكف إلا في المسجد الجامع، وقد روى ابن الحكم عن مالك، وروى أيضا عن حذيفة، وذهب حذيفة في الأشهر عنه إلى أنه لا يعتكف إلا في المساجد الثلاثة: المسجد الحرام، ومسجد النبي ﷺ، ومسجد إبراهيم عليه السلام^(٢٠١).

وهذا الذي ذكره ابن القرس ذكره أيضا ابن قدامة في (المغني)^(٢٠٢).

الثاني عشر: إجماع العلماء على صحة الاعتكاف في غير المساجد الثلاثة أكبر دليل على ضعف هذا الحديث، يوسف بن علي بن جبارة اليشكري المتوفي (٤٦٥هـ): (في المساجد) بغير ألف الأعمش، الباقون بألف، وهو الاختيار لموافقة الأكثر، ولأنه أعم إذ يجمع المسجد الحرام وغيره، وأجمعت الأمة أن الاعتكاف يصح من غير المسجد الحرام كما يصح فيه،

(٢٠٠) نفس المرجع: (٢/٦٨٠).

(٢٠١) (أحكام القرآن) لابن القرس: (١/٢١٥).

(٢٠٢) (المغني) (٣/١٨٩).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي
وعلى قول الأعمش يؤخذ أن الاعتكاف يختص بالمسجد الحرام فكان غيره
أولى (٢٠٣).

قلت: وقراءته ونسب أيضا للمجاهد وتحمل على الجنس، أي أراد
جنس المساجد.

الثالث عشر: لو كان الحديث رفعه محفوظا "لا اعتكاف إلا في
المساجد الثلاثة" لما جاز لحذيفة أن يخالفه فيخصه بمسجد رسول الله ﷺ فقط
كما جاء من في (كتاب الصيام والاعتكاف) لابن أبي عاصم أنه قال: "لا
اعتكاف إلا في مسجد النبي ﷺ" إن صح هذا الأثر عنه، وقد تقدم.

الرابع عشر: ومما يقوي الموقوف وجود الشك في الرواية المرفوعة:
"لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة، أو قال: مسجد جماعة"، وقال آخر:
"المسجد الحرام أو في المساجد الثلاثة" ووجود الشك يضعف جانب اعتبار
الحكم الشرعي الوارد في الحديث.

الخامس عشر: ومما يدل على أن المرفوع غير محفوظ، أن أحدا من
أصحاب ابن عينة الكبار الذين ألفوا (المسند) لم يخرجوه في (مسنده) كالإمام
أحمد، والحميدي، وأبي داود الطيالسي، وأبي بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن
راهويه، وأحمد بن منيع البغوي، وابن أبي عمير العدني، إلا الحافظ سعيد بن
منصور الذي رواه في (سننه) على شك منه في لفظه.

ثم هكذا الطبقة التي تلي هؤلاء ممن ألف في الجوامع والصحاح
والسنن لم يحتجوا به ولا عرجوا عليه؛ ولذلك وصفه الحافظ الذهبي بالغرابة،
وإن كان حكم بصحته فإنما ذلك بناء على ظاهر إسناده، وهو كذلك لو لم
يرد ما يخالفه ويعله.

(٢٠٣) (الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها) ليوسف ابن جبارة الشكري: (ص/

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

السادس عشر: يرجح القول بجواز الاعتكاف في كل مسجد عموم

قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾^(٢٠٤) ولا يمكن تخصيصه بمثل هذا الحديث المختلف في رفعه ووقفه وصحته وعدمها.

قال الشيخ سعيد حوى: إنه لا يصح أن يقال إن الحديث مخصص للآية: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ لأن جمهور الأصوليين القائلين بتخصيص الآحاد للقرآن - وهم عدا الحنفية - اشترطوا للتخصيص أموراً منها أن لا يكون الحديث معلولاً، وقد أعل هذا الحديث - حديث حذيفة - بأمور الغرابة والتفرد والشذوذ، ومخالفة ما عليه عمل الصحابة، ورد ابن مسعود له "لعلك نسيت أو أخطأت" فلا يصلح مخصصاً واشترط لصحة تخصيص الآحاد للقرآن الإجماع على صحته ولم يحصل لهذا الحديث هذا الأمر^(٢٠٥).

السابع عشر: قال الشيخ سعيد حوى: إن الذهبي صحح الحديث عن حذيفة، لكنه نص على غرابته، فلو كان هذا السنة لنقل عن الصحابة، ولم يكن غريباً (السير ١٥ / ٨١)^(٢٠٦).

الثامن عشر: ما تقدم من أن ابن عيينة يخطيء في أحاديث الكوفيين، واختلف عليه في الرفع والوقف، وقد جاء من طريق إبراهيم موقوفاً قولاً واحداً، مع كون مذهب ابن عيينة جواز الاعتكاف في المسجد الجامع.

التاسع عشر: ومما يدل على عدم صحة حديث حذيفة مع ابن مسعود مرفوعاً إلى النبي ﷺ، عدم دفاع حذيفة عنه، ولو كان كذلك لدافع عنه

(٢٠٤) [البقرة: ١٨٧].

(٢٠٥) (الأساس في السنة وفقهها - العبادات في الإسلام) لسعيد حوى: (٦ / ٢٦٩٩).

(٢٠٦) المرجع السابق.

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

حذيفة، ولما ساغ له أن يسكت بعد علمه بثبوت ذلك عن النبي ﷺ، كما كان عادة الصحابة رضي الله عنهم.

فلو كان مرفوعاً لما سكت عنه حذيفة، فسكوته هو أكبر دليل على أنه من اجتهاده، وأنه ليس بكلام النبي ﷺ، وإلا لدافع عنه ولبن لابن مسعود أنه سمعه من النبي ﷺ أو غير ذلك.

قد يقول قائل: سلمنا بأنه لم يصح رفعه حقيقة؛ لكن ألا يكون له حكم الرفع؛ كما يشعر بذلك قول حذيفة لابن مسعود - كما في رواية الفاكهي الموقوفة-: "وقد علمت أنه لا اعتكاف... إلخ" إذ لا يقال مثل ذلك إلا ما كان سبيله النقل والرواية، لا ما كان سبيله الاستنباط والاجتهاد؟

الجواب:

أولاً: إن هذا الحرف أعني قوله: "قد علمت" ورد في الروايات الموقوفة على وجهين:

الوجه الأول: بلفظ: "وقد علمت" وهذا يحتمل أن يسند الفعل إلى ضمير المخاطب: "علمت" ويحتمل أيضاً إسناده إلى ضمير المتكلم: "علمت". فعلى الاحتمال الأول: فالجواب بأن المخاطب بذلك وهو ابن مسعود نفسه لم يقره، بل أنكر على حذيفة قوله: "قد علمت" وصرح بأنه نسي وحفظ غيره.

وعلى الاحتمال الآخر فلا إشكال فيه؛ لأن حذيفة رضي الله عنه يخبر عما علمه

هو من حال النبي ﷺ، وقد نزلت عليه الآية الكريمة ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي

المَسَاجِدِ^(٢٠٧) "وهو معتكفٌ في مسجده، وكان القصد والإشارة إلى نوع ذلك المسجد مما بناه نبي^(٢٠٨)".

والمراد بها المساجد الثلاثة، وهذا الاحتمال يؤيده:

الوجه الآخر: بلفظ: "أما أنا فقد علمتُ" كما في رواية مغيرة ابن مقسم، عن إبراهيم التيمي المشار إليها قريباً، وهذا لا يحتمل إسناده إلا إلى ضمير المتكلم.

فيكون ما فهمه حذيفة رضي الله عنه هو محض الاجتهاد؛ ولذلك لم يوافق عليه ابن مسعود، بل خطأه في الاستدلال بقوله: "وأخطأت وأصابوا" كما خطأه في الدليل بقوله: "لعلك نسيتَ وحفظوا".

ثانياً: على فرض ثبوت رفعه -حقيقة أو حكماً- فقد تأوله بعض أهل العلم توفيقاً بينه وبين الآية الكريمة التي جرى عمل السلف على عمومها، فحملوا الثقي في قوله: "لا اعتكاف" على نفي الكمال، لا نفي الصحة^(٢٠٩).

وقال الجصاص: ويحتمل أن يكون ذلك كله صحيحاً، ويكون معنى قوله: "لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة" أنه أفضل الاعتكاف، وأن غيرها من المساجد ليس كهي في فضيلة الاعتكاف^(٢١٠).

وقال الدكتور صالح بن حامد الرفاعي: وهو وإن صح -فهو محمول على نفي كمال الاعتكاف في غير المساجد الثلاثة؛ كقوله ﷺ: "لا ربا إلا في

(٢٠٧) [البقرة: ١٨٧].

(٢٠٨) (الاستذكار) (١٠ / ٢٧٣).

(٢٠٩) (بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع) للكاساني: (٢١/٣).

(٢١٠) (شرح مختصر الطحاوي) للطحاوي: (٤٧١ / ٢).

النسيئة" (٢١١) وكقول العرب: "لا عالم في البلد إلا زيد" مع أن فيه علماء غيره، وإنما القصد نفي الأكمل لا نفي الأصل (٢١٢).

قال العلامة الشيخ العثيمين -رحمه الله-: "فهذا (يعني حديث حذيفة) -إن سلم من القوادح- فهو نفي للكمال، يعني: أن الاعتكاف الأكمل ما كان في هذه المساجد الثلاثة، وذلك لشرفها وفضلها على غيرها، ومثل هذا التركيب كثير، - أعني أن النفي قد يراد به نفي الكمال لا نفي الحقيقة والصحة. مثل: قوله ﷺ: "لا صلاة بحضرة طعام" (٢١٣) وغيره، ولا شك أن الأصل في النفي أنه نفي للحقيقة الشرعية أو الحسية؛ لكن إذا وُجد دليل يمنع ذلك تعين الأخذ به، كما في حديث حذيفة، هذا على تقدير سلامته من القوادح، والله أعلم" (٢١٤).

قلت: ومثل هذا الحمل: ما حمل عليه الخطابي قوله ﷺ: "ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع" (٢١٥). فقال: وقولها: "لا اعتكاف إلا في مسجد جامع" فقد يحتمل أن يكون معناه نفي الفضيلة والكمال، وإنما يكره الاعتكاف في غير الجامع لمن نذر اعتكافاً من جمعة؛ لئلا تفوته صلاة الجمعة، فأما من كان

(٢١١) أخرجه أحمد برقم: (٢١٧٩١، ٢١٨٩٨، ٢١٨١٠، ٢١٨٤٤) وغيرها، والبخاري برقم:

(٢٠٦٦) ومسلم برقم: (١٥٩٦)، والنسائي برقم: (٤٥٨٠، ٤٥٨١) وابن ماجه برقم:

(٢٢٥٧) من حديث أسامة بن زيد.

(٢١٢) (الأحاديث الواردة في فضائل المدينة) للدكتور: صالح بن حامد الرفاعي: (ص/ ٥٠٩) وانظر

منه في (فتح الباري) (٤/ ٣٨٢).

(٢١٣) أخرجه مسلم برقم: (٥٦٠) من حديث عائشة.

(٢١٤) في (فتاويه) (١٦٢/٢٠).

(٢١٥) أخرجه أبو داود برقم: (٢٤٧٣) رجاله لا بأس بهم.

اعتكافه دون ذلك، فلا بأس به، والجامع وغيره سواء في ذلك والله أعلم^(٢١٦).

وقال القاضي أبو يعلى: "لا اعتكاف إلا بصوم"^(٢١٧) أنه محمول على أن لا اعتكاف كامل إلا بصوم، كما قال: "لا إيمان لمن لا أمانة له"^(٢١٨) و"لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد"^(٢١٩) ونحو ذلك^(٢٢٠).

قلت: وهذه الاحتمالات والتقديرات على فرض صحة حديث حذيفة أو تنزلاً عند من يقول بأنه في حكم المرفوع، وإلا فقد تبين بأنه لم يثبت رفعه حقيقة، كما أنه لا يأخذ حكم الرفع مادام للاجتهاد فيه مدخل؛ ولو صح رفعه حقيقة أو حكماً لاستمر عليه العمل.

وإنما "كان المسلمون عليه من الاعتكاف في مساجد بلدانهم، إنما مساجد الجماعات التي تقام فيها الجمعة، وإنما هي وما سواها من المساجد التي لها الأئمة والمؤذنون على ما قاله أهل العلم في ذلك"^(٢٢١).

العشرون: مجيء الأثر من طريق سعيد بن المسيب عن حذيفة رضي الله عنه موقوفاً عليه من قوله حيث قال: "لا اعتكاف إلا في مسجد النبي ﷺ".

(٢١٦) (معالم السنن) (١٤٢/٢).

(٢١٧) أخرجه أبو داود برقم: (٢٤٧٣) رجاله لا بأس بهم.

(٢١٨) أخرجه أحمد في مسنده برقم: (١٢٤٠٦، ١٢٥٨٩، ١٣٢٢٢) وإسناده حسن.

(٢١٩) أخرجه الدار قطني: (٤١٩/١، ٤٢٠) والبيهقي في السنن الكبرى: (٥٧/٣) لا يصح

مرفوعاً، وصح موقوفاً عن ابن أبي طالب.

(٢٢٠) (التعليقة الكبيرة في مسائل الخلاف) (٢١/١).

(٢٢١) (شرح مشكل الآثار) للطحاوي: (٢٠٥/٧ - ٢٠٦). انظر: (بحوث ودراسات حديث لا

اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة) للدكتور كمال قلمي: (ص/ ٢٩) (مجلة الإصلاح الجزائرية)

العدد الرابع. بتصرف.

فائدة:

قال ابن رجب:

الحقائق المنفية نوعان:

أحدهما: أن تكون لغوية، ولا غرض لنا الآن في ذكر هذا النوع
وحكمه.

والثاني: أن تكون شرعية، كالصلاة والصيام، ونحوهما، وهو المقصود
هاهنا بالذكر، فهذا إذا دخل عليه النفي لم يكن مجملا عند جمهور الفقهاء؛
وذهب طائفة من المتكلمين: إلى أنه مجمل، فلا يستدل به على نفي الصحة ولا
وجودها، والأقوال في هذه المسألة تبلغ سبع أقاويل، لأن القائلين بإجماله لهم
مذهبان:

أحدهما: أن النفي ظاهر في نفي الذات حسا وهي موجودة، فلا بد من
إضمار حكم، إما الصحة وإما الكمال، وليس أحدهما أولى من الآخر، ولا
يضمران جميعا، لأن الاقتضاء لا عموم له.

والمذهب الثاني: أنه ظاهر في الشرعي، لكنه متردد بين نفي الكمال
ونفي الصحة، كما تقدم، وهذا الذي حكاه الماوردي عن المحققين، وأما جمهور
الفقهاء والمتكلمين فلا إجمال عندهم في ذلك، لكنهم اختلفوا فيه على خمسة
أقوال:

أحدها: أنه محمول على نفي الكمال خاصة، وهو ظاهر كلام أحمد في
رواية حرب، وتقرير هذا أن اللفظ قد استعمل في نفي الصحة تارة وفي نفي
الكمال أخرى، كقوله: "لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد" وقوله: "لا

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي
صلاة ملتفت^(٢٢٢) ونحو ذلك، فإن جعل حقيقة فيهما أو في أحدهما: لزم المجاز
أو الاشتراك، فيجعل حقيقة في القدر المشترك بينهما، وهو نفي الكمال مع
قطع النظر عن الصحة نفيًا وإثباتًا، وهذا ضعيف.

والقول الثاني: أنه عام يتناول نفي الذات ونفي الحكم والصفة، فإذا
خص نفي الذات بالعقل بقي ما عداه، وهذا الذي حكاه أبو المعالي الجويني عن
جمهور الفقهاء، وهو مبني على: أن النفي لا يتوجه إلى المسمى الشرعي، بل إلى
اللغوي، وفي نسبه إلى أكثر الفقهاء نظر؛ لأن أكثرهم يثبت الشرعية.

والقول الثالث: أنه ينصرف إلى الشرعي، لكنه عام في نفي الذات
والصحة والكمال.

والقول الرابع: أنه ظاهر في نفي الصحة، ولا ينصرف إلى نفي الكمال
إلا بدليل، وهذا قول أكثر المحققين من أصحابنا وأصحاب الشافعي، وهو
الذي يدل عليه كلام أحمد في أكثر الروايات عنه.

والقول الخامس: أن نفي المسميات الشرعية لأمر متعلق بها يدل على
وجوب ذلك الأمر الذي انتفت لأجله، فإن الشيء إنما يجوز نفيه لانتفاء
واجب من واجباته، ولا يجوز نفيه لانتفاء سنة من مسنوناته، إذ لو جاز ذلك
لجاز نفي صلاة أكثر المسلمين وصيامهم وحجهم، فإن اجتماع جميع سنن
العبادة فيها من أندر الأمور، ومعلوم أنه لا يجوز أن يقال: لا صلاة لمن لم
يسبح في ركوعه وسجوده ثلاثًا، ولا صلاة لمن لم يقرأ في الصبح بطوال
المفصل، ولا صلاة لمن لم يتوضأ ثلاثًا، ونحو ذلك، وحقيقة هذا القول يرجع إلى
أن المراد بهذا النفي نفي الكمال، لكن نفي كمال الواجبات، لا كمال
المستحبات، وهذا اختيار أبي العباس ابن تيمية، وهو الأرجح؛ والله أعلم^(٢٢٣).

(٢٢٢) أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) (١٨ / ٤٣٢) وفي (المعجم الصغير) برقم: (١٧٣) ومن
طريقه أبو نعيم في (الحلية) (٧ / ٢٤٣ - ٢٤٤) وإسناده ضعيف جدًا.

(٢٢٣) (تفسير الفاتحة) لابن رجب: (ص / ٢٦).

قلت: وأنا أميل إلى القول الرابع، وهو وسط بين جميع الأقوال.
وقال: "... معلوم من كلام العرب أنهم ينفون الشيء في صيغ الحصر
وغيرها تارة لانتفاء ذاته، وتارة لانتفاء فائدته ومقصوده، ويحصررون الشيء في
غيره تارة لانحصار جميع الجنس فيه، وتارة لانحصار المفيد أو الكامل فيه، ثم
إنهم تارة يعيدون النفي إلى المسمى، وتارة إلى الاسم، وإن كان ثابتاً في اللغة
إذا كان المقصود الحقيقي بالاسم منتفياً عنه ثابتاً لغيره... إلى أن قال: وحاصل
الأمر.

أن الكلام الخبري هو إما إثبات أو نفي، فكما أنهم في الإثبات يثبتون
للمسمى اسم الشيء إذا حصل فيه مقصود الاسم، وإن انتفت صورة المسمى
فكذلك في النفي، فإن أدوات النفي تدل على انتفاء الاسم بانتفاء سماه قد
يدل تارة على أنه لم يوجب صلاة، وتارة لأنه لم توجد حقيقة مقصودة
بالمسمى، وتارة لأنه لم تحمل تلك الحقيقة، وتارة لأن ذلك المسمى لا ينبغي أن
يكون مقصوداً، بل المقصود غيره، وتارة لأسباب آخر، وهذا حسب ما
يقتضيه سياق الكلام، وما اقترن به من القرائن اللفظية، التي تخرجه عن كونه
حقيقة عند الجمهور؛ لكون المركب قد صار موضوعاً لذلك المعنى، ومن
القرائن الحالية التي تجعله مجازاً عند الجمهور. (الكلام على قوله تعالى ﴿إِنَّمَا
يَحْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾» (٢٢٤) (٢٢٥).

وذكر أنه استفاده من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٢٦).

(٢٢٤) [فاطر: ٢٨].

(٢٢٥) (مجموع رسائل ابن رجب) (٢/ ٧٧٦).

(٢٢٦) وهو في (مجموع الفتاوى) لابن تيمية: (٢٥/ ١٥٥).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

لكن الشيخ سعيد حوى: "له وجه آخر: يرى أن الاختلاف بين حذيفة وابن مسعود لم يكن في تأويل الحديث بل في ثبوته وعدمه، حيث قال: إن ابن مسعود لم يختلف مع حذيفة - رضي الله عنه - جميعاً - حول فهم الحديث وإنما حول إثباته فأشار ابن مسعود له لعلك أخطأت أو نسيت، وهذا يدل على أن الفهم واحد لكن حذيفة يثبت، وابن مسعود ينفي أصل الحديث كله... وبالتالي لا يؤول أنه لا اعتكاف كاملاً" (٢٢٧)...

(٢٢٧) (الأساس في السنة وفقهها - العبادات في الإسلام) (٦ / ٢٦٩٩).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

ثانياً: على القول بصحة رفعه فقد اضطرب حذيفة فيه اضطراباً كما تقدم، وهذا الاضطراب منه مما جعل ابن مسعود يرده بقوله: "لعلك نسيت وحفظوا أو أخطأت وأصابوا" لولا اضطرابه لما قال له ابن مسعود هذا. وهذا ظاهر لمن نظر وتأمل هذا الحديث.

قال ابن حزم: "قلنا: هذا شك من حذيفة أو ممن دونه، ولا يقطع على رسول الله ﷺ بشك، ولو أنه عليه الصلاة والسلام قال: "لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة" لحفظه الله تعالى (٢٢٨).

وقال الشوكاني: "... وأيضاً الشك الواقع في الحديث مما يضعف الاحتجاج بأحد شقيه" (٢٢٩) ١. هـ.

وبدل على عدم صحته مرفوعاً ترك الناس العمل به في جميع أمصار المسلمين قديماً وحديثاً، ولم يزل المسلمون إلى الآن يعتكفون في مساجد بلدانهم.

كيف ترك الأمة العمل بهذا الحديث - لو صح - خلال هذه القرون المتطاولة وفيهم المحدثون والفقهاء، وقد نقلوا هذا الحديث في كتبهم، فكيف يتفق الجميع على ترك العمل به؟!

قال ابن العربي: "إذا اتفق الناس على ترك العمل بالحديث المرفوع لا يجوز العمل به؛ لأنه دليل ضعفه على ما عرف في موضعه" (٢٣٠).

وهذه قاعدة جلية عض عليها بالنواجذ.

(٢٢٨) (المغني): (٥ / ١٩٥-١٩٦)

(٢٢٩) (النيل): (٤ / ٣٦٠).

(٢٣٠) نقل كلامه صاحب (رد المحتار) انظر: (حاشية رد المحتار) لابن عابدين: (١ / ٤٠٦).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

قال الشيخ سعيد حوى: "إن الإجماع الواقع من العلماء ينهي الخلاف الواقع بين الصحابة فكيف إذا كان جمهور الصحابة على جواز الاعتكاف في غير المساجد الثلاثة؟" (٢٣١).

وقد أشار إلى ضعفه البخاري حيث قال في (صحيحه).
"باب الاعتكاف في العشر الأواخر والاعتكاف في المساجد كلها.
لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ
اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾" (٢٣٢) (٢٣٣).

ثم إن ابن مسعود رد على حذيفة رضي الله عنهما، وابن مسعود لا يرد حديث النبي ﷺ برأيه، وإنما عنده من العلم ما يثبت به قوله: "لعلمهم حفظوا ونسيت وأصابوا وأخطأت" فأوهنه في الرواية والحكم.
مع ذلك كله إن لفظ الآية دال على العموم لأن الألف واللام في (المساجد) لجنس المساجد؛ لأن هذا حكم للمسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، وأولئك القوم الذين أنكروا حذيفة عملهم إما صحابة وإما تابعون فأخذوا بهذا العموم.

(٢٣١) (المجموع شرح المذهب) للنووي: (٦ / ٥١١) (الأساس في السنة وفقهها - العبادات في الإسلام) (٦ / ٢٦٩٩).

(٢٣٢) [البقرة: ١٨٧].

(٢٣٣) (صحيح البخاري) للبخاري: (٢ / ٧١١).

تنبيه: وقع الاضطراب في متن حديث سفيان بن عيينة، ولعله منه أو من قبل الرواة بعده، أو قبله، أو من حذيفة نفسه على النحو التالي:
 "لا اعتكاف في المسجد الحرام، أو قال: في المساجد الثلاثة".
 وجاء: "لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة - أو قال: مسجد جماعة".
 وبلفظ: "لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة..." وهذا هو الراجح، وهذا هو الذي ترجح لي أخيراً.

فطريق سفيان معل بالاضطراب سندا ومتنا، فالراجح طريق إبراهيم.
 والحاصل: أن الحديث معل بالوقف أو الاضطراب - على أحسن أحواله - ولذلك لا نجد له عيناً ولا أثراً عند كبار أصحاب ابن عيينة كالأئمة: أحمد وابن معين وابن أبي شيبة والحميدي وابن المديني والشافعي وابن راهويه وابن منيع، وزهير بن حرب أبي خيثمة وابن نمير وابن المقريء والفلاس وهناد وأبي كريب وعلي بن حجر وعمرو بن محمد الناقد ونحوهم، وبالتالي لم يخرجهم أصحاب المسانيد والمصنفات منهم في كتبهم - وهم أحرص ما يكونون على المرفوع المسند ولم يعرف له وجود في (الصحيحين) ولا حتى (صحيح ابن حبان) و(ابن خزيمة) و(المستدرک) و(المختارة) بل أغفلوه وتحاشوه ولم يعبأوا به، وتركوه لأمثال الطحاوي والإسماعيلي والبيهقي وابن حزم!!
 وهل يقول عاقل بجواز خفائه على كل هؤلاء أو أكثرهم^{(٢٣٤)؟!}

وقد أشار الذهبي إلى أنه غريب، وهذا منه تضعيف لمتنه، وأنه منكر خلافاً لمن زعم أنه صححه، فقال: صحيح غريب عال.

(٢٣٤) انظر: حاشية: (أحاديث ومرويات في الميزان) محمد عمرو عبداللطيف: (ص/ ٧٠).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

ويريد بالغرابة غرابة متنه، وهي بأن يكون غير معروف لديهم؛ لا رواية ولا عملاً ولا قولاً لأحد من الصحابة والتابعين سواء كان راوي ذلك المتن ثقة أم ضعيفاً.

وأيضاً: غرابة المتن قد تكون بركاكة لفظه أو مخالفة معناه للأصول أو لبعض الأحاديث الصحيحة.

وتأتي غرابة المتن أيضاً: بأن يكون في لفظ الحديث من الغرابة ما يجعل كونه مرفوعاً بعيداً، حيث إنَّ حفاظ الحديث لكثرة ممارستهم لهذا العلم، تكون لديهم ملكة قوية في فقه المتن وعادة النصوص النبوية لفظاً ومعنىً.

وقال ابن رجب: "ومن جملة الغرائب المنكرة: ما هو شاذ المتن كالأحاديث التي صحت الأحاديث بخلافها أو أجمعت أئمة العلماء على القول بغيرها" (٢٣٥).

وإذا وصف العلماء المتأخرون حديثاً بالغرابة، فإنما يعنون في الغالب غرابة المتن ونكارتته ومنهم: الذهبي وابن كثير وابن رجب، وعليه فلا يقبل. وما أحسن ما ذكره الحافظ ابن رجب أيضاً في كتابه المعطار (الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة): وكان السلف رضي الله عنهم لقرب عهدهم بزمن النبوة وكثرة ممارستهم كلام الصحابة والتابعين ومن بعدهم يعرفون الأحاديث الشاذة التي لم يعمل بها، ويطرحونها ويكتفون بالعمل بما مضى عليه السلف، ويعرفون من ذلك ما لم يعرفه من بعدهم، ممن لم تبلغه السنن إلا من كتب الحديث لطول العهد وبعده (٢٣٦).

(٢٣٥) (شرح علل الترمذي) له: (٢/ ٦٢٤).

(٢٣٦) (الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة) لابن رجب.

وقال أيضا: "ومتى أجمعت الأمة على اطراح العمل بحديث، وجب اطراحه، وترك العمل به".

وقال ابن مهدي: "لا يكون إماما في العلم من عمل بالشاذ. وقال النخعي: كانوا يكرهون الغريب من الحديث".

وقال يزيد ابن أبي حبيب: "إذا سمعت الحديث فأنشده كما تنشد الضالة، فإن عرف، وإلا فدعه".

وعن مالك قال: "شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس" (٢٣٧).

قال الإمام أحمد: "إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: "هذا حديث غريب، أو فائدة"، فاعلم أنه خطأ، أو دخل عليه حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو حديث ليس له إسناد، وإن كان قد روى شعبة وسفيان، فإذا سمعتهم يقولون: "هذا لا شيء" فاعلم أنه حديث صحيح" (٢٣٨).

وقال أبو داود في وصف أحاديث (السنن): "والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئا من الحديث إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس والفخر بها ألها مشاهير؛ فإنه لا يحتج بحديث غريب -ولو كان من رواية مالك ويحيى ابن سعيد والثقات من أهل العلم-.

ولو احتج رجل بحديث غريب، وجدت من يطعن فيه، ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به؛ إذا كان الحديث غريبا شاذاً. فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح، فليس يقدر أن يردده عليك أحد" (٢٣٩).

(٢٣٧) (سير الحاش إلى علم الطلاق الثلاث) لابن مرد: (ص/ ٢٨).

(٢٣٨) (الكفاية) (ص/ ١٤٢).

(٢٣٩) (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه) لأبي داود: (ص/ ٢٩).

الكلام على أثر عطاء وسعيد بن المسيب في عدم الاعتكاف إلا في المساجد
الثلاثة.

هذا؛ وقد نسب القول بعدم صحة الاعتكاف إلى كل عطاء بن رباح
وسعيد ابن المسيب.

أولاً: الكلام على أثر عطاء.

أما عطاء فثبت عنه تخصيصه بالمسجدين فقط.

روى عبدالرزاق عن ابن جريج قال: قلت لعطاء؟ فمسجد إيلياء؟
قال: "لا يجاور إلا في مسجد مكة ومسجد المدينة"^(٢٤٠).
وهذا ظاهر أنه لا يقول بقول حذيفة.

وأيضاً ما ذهب إليه محمول - والله أعلم - على الأفضل والأكمل،
يوضح ذلك ما روى عبدالرزاق أيضاً عن ابن جريج، عن عطاء أنه قال:
"الخير من المساجد أحبُّ إليه أن يجاور فيه الإنسان، وإن كان نذرَ جواراً
بغيره - يعني أن الخير من المساجد ما جاء فيه الفضل، مسجد مكة، ومسجد
المدينة، ومسجد إيليا"^(٢٤١).

وزاد في رواية أخرى: قال ابن جريج: "قلت: فنذرَ جواراً على
رؤوس هذه الجبال - جبال مكة - أيقضي عنه أن يجاور في المسجد؟
قال: نعم، المسجد خيرٌ وأطهر، قلت: وكذلك في كلِّ أرض؟
قال: نعم..."^(٢٤٢).

(٢٤٠) (مصنف عبدالرزاق) (٤/٣٤٩ / ٨٠٢٠).

(٢٤١) المرجع السابق: (٤/٣٥١).

(٢٤٢) (مصنف عبدالرزاق) (٤/٣٥١) (أخبار مكة) للفاكهي: (٢/١٤٤) بإسناد صحيح.

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

وأيضاً روى عنه النجاد في كتابه بإسناده أنه قال: "أنه لا يجوز
الاعتكاف إلا في مسجد جماعة" (٢٤٣).

(٢٤٣) (التعليقة الكبيرة) (٨ / ١).

ثانيا: الكلام على أثر سعيد بن المسيب.

أما أثر سعيد بن المسيب، فمداره على قتادة بن دعامة السدوسي،
رواه عنه كل من:

عمران بن داور،

ومعمر بن راشد،

وهمام بن يحيى،

وهشام ابن أبي عبد الله سنبر،

كلهم عن سعيد بن المسيب، لكنهم اختلفوا في السند والمتن.

أما أثر عمران عنه، فقد رواه ابن أبي عاصم في (كتاب الصوم) قال:
حدثنا أبو موسى، حدثنا أبو داود، حَدَّثَنَا عمران، عن قتادة، عن ابن المسيب،
عن حذيفة قال: "لا اعتكاف إلا في مسجد النبي ﷺ".
وقد تقدم ذكره.

وأما أثر معمر بن راشد؛
فقد رواه عبدالرزاق، عن معمر، عن قتادة أحسبه عن ابن المسيب،
قال: "لا اعتكاف إلا في مسجد النبي ﷺ" (٢٤٤).

وأما أثر همام بن يحيى،
فأخرجه أيضا ابن أبي شيبة قال: حدثنا أبو داود الطيالسي، عن همام،
عن قتادة، عن ابن المسيب، قال: "لا اعتكاف إلا في مسجد نبي" (٢٤٥).

(٢٤٤) (مصنف عبدالرزاق) (٤/٣٤٦ / ٨٠٠٨). ومن طريقه أخرجه ابن حزم في (المحلى) (٥/١٩٤).

(٢٤٥) في (مصنفه) (٢/٣٣٧).

وأما أثر هشام الدستوائي،

فقد أخرجه ابن حزم من طريق ابن الجهم: ثنا عبدالله ابن أحمد ابن حنبل، ثنا عبيدالله بن عمر - هو القواريري - ثنا معاذ بن هشام الدستوائي، ثنا أبي، عن قتادة به فذكر نحو ما تقدم عن همام^(٢٤٦).

أما اختلاف في السند فالأول، وهو عمران بن دوار، وهو ثقة ومن أصحاب قتادة، قد جعله من قول حذيفة، موقوفاً، عليه بينما ثلاثة من أصحاب قتادة، وهم معمر وهمام وهشام، قد جعلوه مقطوعاً من قول سعيد ابن المسيب.

ولا شك أن الثلاثة أولى بالصواب من الواحد، فجعل هذا القول من قول حذيفة خطأ منه أو ممن بعده، والله أعلم.

أما الاختلاف في المتن.

فرواه اثنان بلفظ: "لا اعتكاف إلا في مسجد النبي ﷺ" وهما: عمران،

ومعمر.

وهذا يدل على اختصاص الاعتكاف بمسجد رسول الله ﷺ.

وخالفهم اثنان، فروياه بلفظ: "لا اعتكاف إلا في مسجد نبي"

وهذا يدل على جواز الاعتكاف في المساجد الثلاثة، وهي

مساجد الأنبياء، إذ إن النكرة في سياق النفي من دلالات العموم.

(٢٤٦) (المحلى) (٥/١٩٥).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

وبسبب الأثرين اختلف العلماء في حكاية مذهب سعيد في هذه المسألة.

منهم من حكى أن مذهبه عدم جواز الاعتكاف إلا في المسجد النبوي فقط.

ومنهم من حكى أن مذهبه جواز الاعتكاف في المساجد الثلاثة فقط دون غيرها من المساجد.

فمن أصحاب القول الأول - أعني الذين حكوا عنه جواز الاعتكاف في مسجد النبي ﷺ فقط - ابن المنذر، وهو من تعرفون، كما قال النووي: وحكى ابن المنذر عن سعيد ابن المسيب، أنه قال: "إنه لا يصح إلا في مسجد النبي ﷺ" (٢٤٧).

وكذا قال ابن حزم (٢٤٨).

والحافظ ابن حجر (٢٤٩).

والحافظ ابن الملقن وقال: وشذ سعيد بن المسيب، فقال: "لا يصح الاعتكاف إلا في مسجد المدينة" (٢٥٠) رحمة الله عليهم أجمعين.

(٢٤٧) (المجموع) (٤٨٣ / ٦)

(٢٤٨) (المحلى) (١٩٤ / ٥).

(٢٤٩) (فتح الباري) (٢٧٢ / ٤).

(٢٥٠) (الإعلام بفوائد عمدة الأحكام) (٤٣٠ / ٥).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

أما الذين حكوا عنه القول الثاني - أعني عدم جواز الاعتكاف إلا في المساجد الثلاثة -

فمنهم الإمام أحمد إذ قال: يروى عن سعيد ابن المسيب: "لا اعتكاف إلا في مسجدين مسجد الرسول والمسجد الحرام ومسجد بيت المقدس" (٢٥١).

وحكاه عنه كل من الجصاص (٢٥٢) وابن عبد البر (٢٥٣) وابن بطلال (٢٥٤) وابن الفرس الأندلسي (٢٥٥) والحافظ العراقي (٢٥٦) وابن الملقن (٢٥٧) وابن قدامة (٢٥٨) وابن حزم (٢٥٩) والعييني (٢٦٠).

فمعرفة الأصح عنه تتوقف على إدراك أرجح الروايات عنه، وقد عرفت أن اثنين من الرواة روى عن سعيد أنه قال: "لا اعتكاف إلا في مسجد النبي ﷺ". وهما معمر وعمران بن رواد.

وآخران روى عنه: أنه قال: "لا اعتكاف إلا في مسجد نبي" وهما همام وهشام الدستواتي.

(٢٥١) مسائل أحمد ابن حنبل رواية ابنه عبدالله للإمام أحمد: (ص/ ١٩٦).

(٢٥٢) (أحكام القرآن) له (١/ ٣٠٢).

(٢٥٣) (الاستذكار) (٣/ ٣٨٥) و(التمهيد) (٨/ ٣٢٥).

(٢٥٤) (شرح صحيح البخاري) لابن بطلال: (٤/ ١٦١).

(٢٥٥) (أحكام القرآن) لابن الفرس: (١/ ٢١٥).

(٢٥٦) (طرح التريب) لزين الدين العراقي: (٥/ ١٦٩).

(٢٥٧) (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) لابن الملقن: (١٣/ ٦١٦).

(٢٥٨) (المغني) (٣/ ١٢٧).

(٢٥٩) (المحلى) (٥/ ١٩٤).

(٢٦٠) (عمدة القارئ) (١١/ ١٤١).

أما رواية معمر عن قتادة فقد طعن فيها عدد من الحفاظ، ووهنوها، ونحن نورد كلامهم ونبين الصحيح في ذلك.
وقال ابن رجب: "... إنما لم يخرج البخاري هذا؛ لأن رواية معمر عن قتادة ليست بالقوية".

قال ابن أبي خيثمة: "سمعت يحيى بن معين يقول: قال معمر: جلست إلى قتادة وأنا صغير، فلم أحفظ عنه الأسانيد".
قال الدارقطني في (العلل): "معمر سيء الحفظ لحديث قتادة" (٢٦١).
قال ابن أبي خيثمة: "قال سمعت يحيى بن معين يقول: "إذا حدثك معمر عن العراقيين فخافه، إلا عن الزهري وابن طاوس، فإن حديثه عنهما مستقيم، وأما أهل الكوفة والبصرة فلا" (٢٦٢).

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: "معمر ما حدث بالبصرة فيه أغاليط، وهو صالح الحديث، ذكر عبدالغني بن سعيد الحافظ: أن سماع معمر من قتادة وثابت البناني فيه ضعف، وليس هو في شيء أقوى منه في الزهري" (٢٦٣).

وقال يحيى بن معين: "معمر عن قتادة ضعيف" (٢٦٤).

وقال العقيلي: "حدث عن معمر بما كبر لا يتابع عليها" (٢٦٥).

(٢٦١) (فتح الباري) لابن رجب: (١ / ٢٩٩) وانظر: (شرح علل الترمذي) (٢ / ٦٩٨). (علل الدارقطني) (١٢ / ٢٢١).

(٢٦٢) (تاريخ دمشق) لابن عساكر: (٥٩ / ٤١٤).

(٢٦٣) (تاريخ دمشق) لابن عساكر: (٥٩ / ٤١٦).

(٢٦٤) (تهذيب التهذيب) (١٠ / ٢١٩).

(٢٦٥) (الضعفاء الكبير) للعقيلي: (٤ / ١٢٨٣).

وقال الفسوي: "حدثني محمد ابن أحمد ابن أبي السري، حدثنا عبدالرزاق، قال: سمعت مالكا يقول: وسألته عن معمر، فقال: "إنه لولا!!" قلت: لولا ماذا؟ قال: "لولا روايته عن قتادة"^(٢٦٦).

... وحكى الحاكم عن مسلم أن هذا الحديث مما وهم فيه معمر بالبصرة.

قال: "فإن رواه عنه ثقة خارج البصرة حكما له بالصحة، وقد أخذ ابن حبان والحاكم والبيهقي بظاهر الحكم، فأخرجوه من طرق عن معمر من حديث أهل الكوفة، وأهل خراسان، وأهل اليمامة عنه".

قال الحافظ ابن حجر: "ولا يفيد ذلك شيئا؛ فإن هؤلاء كلهم إنما سمعوا منه بالبصرة، وعلى تقدير أنهم سمعوا منه غيرها، فحديثه الذي حدث به في غير بلده مضطرب، لأنه كان يحدث في بلده من كتبه على الصحة.

وأما إذا رحل فحدث من حفظه بأشياء وهم فيها، اتفق على ذلك أهل العلم كابن المديني والبخاري وابن أبي حاتم ويعقوب بن شيبة وغيرهم، وحكى الأثرم عن أحمد أن هذا الحديث ليس بصحيح والعمل عليه، وأعله بتفرد معمر في وصله وتحديثه به في غير بلده"^(٢٦٧).

قلت: أورد هذا عن حديث غيلان لما أسلم وعنده عشرة نسوة.

وإن كان رواية معمر عن قتادة عن غير أهل بلده مطعون فيها، على ما تقدم، لكن هذه الرواية مستثناة لأن الراوي عنه عبدالرزاق.

قال الذهبي: "ومع كون معمر ثقة ثباتاً، فله أوهام، لاسيما لما قدم البصرة، لزيارة أمه، فإنه لم يكن معه كتبه، فحدث من حفظه، فوقع للبصريين

(٢٦٦) (المعرفة والتاريخ) (٢/ ٢٨١).

(٢٦٧) (المجموع) (١٦/ ٢٤٣).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

عنه أغيلط، وحديث هشام وعبدالرزاق عنه أصح؛ لأنهم أخذوا عنه من كتبه^(٢٦٨).

ومع ذلك فقد تابعه عن قتادة عمران بن دوار، وهو ثقة ومن أخص تلامذ قتادة، كما تقدم. فهذا مرجح لروايته.

ومرجح آخر: أن إسناده قتادة أعلى من إسناده غيره، لو ثبت لقلة الوسائط بينه وبين سعيد بخلاف إسناده همام وهشام. وعبدالرزاق بن همام ابن نافع الحميري راوي طريق معمر ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخره فتغير، لكن ما كان في كتبه لم يدخله شيء من التغير، مع أنه من أثبت الناس في معمر. ومما قد يرجح رواية معمر؛ أن معمر بن راشد ثقة ثبت، ومام ابن يحيى ثقة، لكن ربما وهم، لكن تابعه هشام ابن أبي عبدالله الدستواني، وهو ثقة ثبت، لكن ابنه معاذ الراوي عنه صدوق ربما وهم، وأبو داود الطيالسي راويه ثقة حافظ لكن غلط في أحاديث.

فطريق معمر عن قتادة أصح.

أما رواية همام فقد يترجح على رواية معمر عدة أمور:
الأول: في حديث معمر عن قتادة لين؛ فقد سمع منه وهو صغير،
الثاني: أن معمر قد شك في روايته مما يدل على ضعف حفظه
له^(٢٦٩).

(٢٦٨) (سير أعلام النبلاء) (٧/ ١٢).

(٢٦٩) (الإغاثة بطرق حديث لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

الثالث: أن هماما قد تابعه هشام ابن أبي عبدالله الدستوائي وهو أجل

منه في قتادة.

الرابع: ما قاله عبدالرحمن بن مهدي: أحاديث همام عن قتادة أصح

من حديث غيره لأنه كتبها إملاء^(٢٧٠).

الخامس: وهكذا رواه النسائي كما نقله الحافظ السيوطي:

وقال: وقال سعيد بن المسيب: "لا اعتكاف إلا في مسجد نبي"،

أخرجه النسائي من حديث قتبية^(٢٧١).

السادس: أنه هو الذي حكاه الإمام أحمد، فدل على أنه هو الثابت

عنه.

السابع: أن (مصنف عبدالرزاق) وقع فيها تصحيفات كثيرة لعل هذا

منها، والله أعلم.

هذا كله لو ثبت الأثر والتحقيق أنه لا يثبت، فقد ضعفه النووي،

حيث قال: "وحكى ابن المنذر عن سعيد ابن المسيب أنه قال: "إنه لا يصح إلا

في مسجد النبي ﷺ" وما أظن أن هذا يصح عنه"^(٢٧٢).

وقال إسماعيل القاضي في (أحكام القرآن): "سمعت علي ابن المديني

يضعف أحاديث قتادة عن سعيد بن المسيب تضعيفا شديدا، وقال: أحسب أن

(٢٧٠) (السنن الكبرى) لليهقي: (١٠ / ٢٨٢).

(٢٧١) (أنموذج اللبيب في خصائص الحبيب) للسيوطي.

(٢٧٢) (المجموع شرح المهذب) (٦ / ٤٧٤).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

أكثرها بين قتادة وسعيد فيها رجال. وكان ابن مهدي يقول: مالك عن ابن المسيب أحب إلي من قتادة عن ابن المسيب" (٢٧٣).

وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: "أحاديث قتادة، عن سعيد ما أدري كيف هي؟ قد أدخل بينه وبين سعيد نحواً من عشرة رجال لا يعرفون. وقال الشاذكوي: من أراد التدين بالحديث فلا يأخذ عن الأعمش، ولا عن قتادة، إلا ما قالاً سمعناه" (٢٧٤).

وللحديث علة أخرى وهي عننة قتادة وهو مدلس.

قال الشيخ محمد بن ناصر الدين الألباني -رحمه الله-:

عننة قتادة فإنه مدلس فقد أورده في (المدلسين) الحافظ برهان الدين الحلبي في (التيبين لأسماء المدلسين) وقال: "إنه مشهور بالتدليس" وكذلك قال الحافظ ابن حجر في (طبقات المدلسين) وزاد: "وصفه به النسائي وغيره". وأورده الحافظ في "المرتبة الثالثة" وهي التي خصها كما قال في "المقدمة":

فائدة: قال ابن قيم: "وأما قتادة فقد أكثر عن أنس، وسعيد بن المسيب، وقد سئل شعبة عن تدليس قتادة فقال: قد وقفته على ذلك، فقال: ما سمعته من أنس فقد سمعته، وما لم أسمع منه فقد حدثني به عنه النضر بن أنس، وموسى بن أنس، وغيرهما من ولد أنس.

و ما إكثاره عن سعيد بن المسيب، فإنه لزمه مدة فقال له: ارحل عني يا أعمى فقد نزحتني أو أنزفتني" (٢٧٥).

(٢٧٣) (تهديب التهذيب) (٨ / ٣٥٦).

(٢٧٤) (مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود) للإمام أحمد: (ص / ٣٠٤) وانظر: (شرح علل الترمذي) لابن رجب: (ص / ٢١٧).

(٢٧٥) (رفع اليدين في الصلاة) لابن قيم: (ص / ٢٢٨).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي
 بـ "من أكثر من التدليس فلم يحتج به الأئمة من أحاديثهم إلا بما
 صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثهم مطلقاً ومنهم من قبلهم" (٢٧٦).
 وأمر آخر يدل على عدم ثبوت القول بتخصيص الاعتكاف بالمساجد
 الثلاثة، وهو ما جاء عن ابن المسيب بإسناد صحيح رجاله رجال الشيخين عند
 عبدالرزاق قال: أخبرنا معمر، عن عبدالكريم الجزري، عن ابن المسيب، قال:
 "من نذر أن يعتكف في مسجد إيلياء، فاعتكف في مسجد النبي ﷺ بالمدينة
 أجراً عنه، ومن نذر أن يعتكف في مسجد النبي ﷺ، فاعتكف في المسجد
 الحرام أجراً عنه، ومن نذر أن يعتكف على رؤوس الجبال فإنه لا ينبغي له
 ذلك، ليعتكف في مسجد جماعة" (٢٧٧).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وهذا الذي فهمي عنه سعيد متفق عليه
 عند عامة العلماء" (٢٧٨).

وإن ثبتت الروايتان عنه فيجمع بينهما بأن تقول الرواية الأولى: لا
 اعتكاف مندور إلا في مسجد نبي أو لا اعتكاف أفضل وأكمل.

(٢٧٦) (تمام المنة في التعليق على فقه السنة) للألباني: (ص / ٦١).

(٢٧٧) (مصنف عبدالرزاق) (٤٥٥/٨) رقم: (١٥٨٨٩) ومن طريقه ابن حزم في (المغلي) (٢٠ / ٨) وصححه ابن حزم في (المغلي) (٢٠ / ٨). تبييه: يحصل أن يكون قوله في الأثر السابق "ليعتكف في مسجد جماعة" مدرج من كلام معمر، فقد ذكر عبدالرزاق عن معمر، عن عبد الكريم الجزري، عن ابن المسيب قال: "من نذر أن يعتكف في مسجد إيلياء، فاعتكف في مسجد النبي ﷺ، أجراً عنه، ومن نذر أن يعتكف في مسجد النبي ﷺ بالمدينة فاعتكف في المسجد الحرام أجراً عنه" قال معمر: "ومن نذر أن يعتكف على رأس جبل، فإنه لا ينبغي له أن يعتكف فيه، وأن يعتكف في مسجد جماعة". (مصنف عبدالرزاق) (٤ / ٣٥٠) رقم: (٨٠٢٥) والله أعلم.

(٢٧٨) (مجموع الفتاوى) (٢٧ / ٢٥٢).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

فتبين مما سبق أن أثر سعيد بن المسيب السابق معل بخمسة علق، إن سلم من بعضها لا يسلم من جميعها:

الأولى: تدليس قتادة عند من يعتبره، قال أبو القاسم البغوي: حدثنا محمود ابن غيلان، نا أبو داود، قال: قال شعبة: كنا نعرف الذي لم يسمع قتادة مما سمع، إذا قال: قال فلان، وقال فلان، عرفنا أنه لم يسمعه^(٢٧٩).

الثانية: رواية معمر عن قتادة فيها مقال، لكن توبع.

الثالثة: الاضطراب في متنه.

الرابعة: المخالفة لما هو أصح منه عن سعيد.

الخامسة: وقفه على حذيفة، أي جعله من قوله لا من قول سعيد.

وبهذا تعلم أنه لا قائل بقول حذيفة أحد إلا الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله رحمة واسعة وبعض تلامذته، وعمل جماهير أهل العلم من السلف والخلف على خلافه، ومن اجتهد فأصاب فله أجران، ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد وخطؤه مغفور له، وأما ﴿مَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَكُفِّرْهُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾^(٢٨٠).

فمن رد ما ثبت من الكتاب أو السنة لقول فلان فعليه وزره، فالحق أحق أن يتبع بصرف النظر عن قوله صغيرا كان أو كبيرا.

(٢٧٩) (المعدييات) لأبي قاسم البغوي: (١٠٤٣).

(٢٨٠) [النساء: ١١٥].

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي
كلام جيد لبعض الأفاضل في المسألة.

وخير ما نختتم به كلام لشيخين جليدين من علماء العصر: الشيخ محمد
محمد المختار الشنقيطي، والشيخ محمد بن صالح بن عثيمين.

أولاً: كلام محمد محمد المختار الشنقيطي "حفظه الله ونفعنا بعلومه".

قال الشيخ محمد المختار الشنقيطي: "لا اعتكاف إلا في المساجد
الثلاثة" للعلماء فيه وجهان: يقولون: هذا نفي بـ(لا نافية) وهو نفي لحقيقة
شرعية، والنفي المسلط على الحقيقة الشرعية عهدنا من الكتاب والسنة أنه
يأتي على صورتين: الصورة الأولى: أن يقصد به نفي الكمال. والصورة الثانية:
أن يقصد به نفي الصحة. أما مثال النفي المسلط على الحقيقة الشرعية لنفي
الكمال: قوله عليه الصلاة والسلام: "لا إيمان لمن لا أمانة له" فأهل السنة
والجماعة على أن هذا النفي نفي لكمال الإيمان، وليس المراد به نفي الإيمان
كلية كما يقول الخوارج، وإنما قالوا: إنما هو نفي لكمال الإيمان؛ لثبوت
النصوص الأخرى التي تدل على أن الإيمان لا يحبط بنقصانه عن الكمال.
فقوله: (لا إيمان) نفي للإيمان، والإيمان حقيقة شرعية، فتسلط النفي على
الحقيقة الشرعية وهي الإيمان، فحمل على الكمال لورود النصوص الأخرى
التي تدل على أنه مراد للكمال. كذلك أيضاً: تنفي الحقيقة الشرعية للصحة،
كقوله عليه الصلاة...

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

والسلام: "لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ"^(٢٨١) فإن هذا نفي لصحة القبول من أساسه، فلا يحكم بصحة العبادة ولا يجزئها - أعني الصلاة - إذا وقعت من غير طهارة؛ لأن النفي هنا مسلط على القبول المراد به نفي الصحة. وعلى هذا قالوا: إذا ورد النص بنفي حقيقة شرعية نظرنا:

فإن دلت النصوص على العموم بالصحة بقينا على ذلك، كقوله تعالى: ﴿وَلَا

تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾^(٢٨٢) فهذا يدل على إطلاق

الاعتكاف في جميع المساجد، فصرف النفي عن ظاهره من إفادته لعدم صحة

الاعتكاف إلى نفي الكمال. ثم في الحديث ما يدل على نفي الكمال: (لا

اعتكاف - كامل - إلا في المساجد الثلاثة) لأن هذه الثلاثة المساجد فيها

فضائل لا توجد في غيرها، فالمسجد الحرام الصلاة فيه بمائة ألف صلاة، مع

فضيلة الطواف بالبيت، وأما مسجد النبي ﷺ فالصلاة فيه بألف صلاة، وأما

المسجد الأقصى ففيه الصلاة بخمسمائة صلاة. فكان المعتكف في هذه المساجد

الثلاثة لا يمكن أن يوازيه غيره ولو بلغ ما بلغ من كثرة الطاعات؛ لأنه يحصل

على فضائل اختصت بها هذه المساجد الثلاثة. والقاعدة في الأصول: "أنه إذا

تردد الحديث بين معنيين: معنى يعارض به النصوص، ومعنى لا يعارض به

النصوص، وأشعر معنى النص بأحد المعنيين وجب صرفه عليه" فلما كان في

هذه المساجد منزلة وفضل دل على أن قوله: (لا اعتكاف) أي: لا اعتكاف

كامل؛ لمنزلة هذه المساجد ودلالة الشرع على وجود خصوصيتها بالفضائل.

فقوي حمل الحديث على اعتكاف كامل، وهذا قول جماهير السلف رحمة الله

عليهم، وبه أفق الأئمة الأربعة، وهو أنه يجوز أن يعتكف في غير المساجد

(٢٨١) أخرجه أحمد برقم: (٨٢٠٦) والبخاري برقم: (١٣٥) و(٦٥٥٤) ومسلم برقم: (٢٢٥)

وأبو داود: (٦٠) والترمذي برقم: (٧٦) من حديث أبي هريرة.

(٢٨٢) [البقرة: ١٨٧].

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

الثلاثة. وذهب مجاهد ابن جبر^(٢٨٣)! رحمه الله - من أئمة السلف، وهو تلميذ ابن عباس رحمه الله - إلى القول بأن الاعتكاف لا يصح في غير المساجد الثلاثة، واختاره بعض المتأخرين من العلماء، وهذا قول له وجهه من ظاهر الحديث، فمن أخذ به فإنه لا يعتكف في غير هذه المساجد الثلاثة، ولكن الظاهر والأقوى: أنه يعتكف في غير هذه المساجد الثلاثة، وأن الفضيلة للمساجد الثلاثة ومن اعتكف فيها، فإن غيره لا يحصل فضله؛ لعظيم ما ورد فيها من الخصائص كما لا يخفى، والله تعالى أعلم^(٢٨٤).

(٢٨٣) لم نجد من حكى عنه هذا القول، لعله يريد عطاء، أو غيره.

(٢٨٤) (شرح زاد المستقنع).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

ثانياً: كلام الشيخ محمد بن صالح العثيمين "رحمه الله رحمة واسعة".

وقال ابن عثيمين:.... وظاهر كلام المؤلف بل صريحه أن الاعتكاف يجزئ في كل مسجد من مساجد الدنيا في مشارق الأرض ومغاربها وأما ما روي عن حذيفة رضي الله عنه أنه أتى عبدالله بن مسعود، وقال: قوم عكوف بين دارك ودار أبي موسى؟ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة" فقد قال له عبدالله بن مسعود: "لعلهم حفظوا ونسيت وأصابوا وأخطأت" فعمل روايته رضي الله عنه بأمرين أمر حديثي وأمر حكمي الأمر الحديثي: لعلهم حفظوا ونسيت، والأمر الحكمي لعلهم أصابوا وأخطأت كيف ذلك؟ يعني على فرض أنك لم تنس ما حفظت يكون المراد بالنفي هنا نفي الكمال فيكونون هم مصيبين وحذيفة مخطئ، وبهذا نعرف أنه لا وجه لمن تمسك بهذا الحديث، وقال: إنه لا يصح الاعتكاف إلا في المساجد الثلاثة، ثم نقول: كيف يقول الرب عز وجل: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾^(٢٨٥) يخاطب به الأمة كلها ويأتي بصيغة منتهى الجموع ثم نقول لا يصح إلا في ثلاثة مساجد لا يتمكن منها إلا أقل من واحد بالألف من الأمة من عباد الله؟ هذا بعيد جداً، وحمل النص على الأمر النادر دون الأمر الكثير هذا من معائب الاستدلال، ولهذا قلنا فيمن قال في حديث عائشة: "من مات وعليه صيام صام عنه وليه"^(٢٨٦) قلنا: من حمله على النذر فقد أبعده الصواب؛ لأن النذر باعتبار قضاء صوم رمضان نادر وقليل جداً، فكيف يحمل على أمر قليل جداً ويترك ما هو الأكثر؟ هذا من الخطأ في الاستدلال، فالصواب أن الاعتكاف جائز في كل

(٢٨٥) [البقرة: ١٨٧].

(٢٨٦) أخرجه البخاري برقم: (١٨٥١) ومسلم برقم: (١١٤٧) وأبو داود برقم: (٢٤٠٠)،

(٣٣١١).

مسجد، لكن لا شك أنه إذا كان في المساجد الثلاثة التي تقصد وتشد الرحال إليها لا شك أنه أفضل ولا أحد يعارض في ذلك، حتى لو كان الإنسان في مكة وقال: هل أعتكف في مسجدي أو أعتكف في المسجد الحرام؟ قلنا: في المسجد الحرام؛ إلا إذا ترتب على ذلك إنه يكثر خشوعه في مسجده وإقباله على الله ﷻ ويسلم من الضوضاء ومشاهدة من يكونون خطراً في مشاهدته إياهم، فهنا نقول مسجداً أفضل يعني مثلاً واحد في مكة قال: إذا اعتكفت في مسجد (٢٨٧).

(٢٨٧) (تعليقات ابن عمير على الكافي) لابن قدامة.

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي
كلام جيد للشوكاني في ذم التعصب.

وما أحسن ما قاله الشوكاني: ليس لأحد من العلماء المختلفين، أو من التابعين لهم والمقتدين بهم أن يقول: الحق ما قاله فلان دون فلان، أو فلان أولى بالحق من فلان. بل الواجب عليه- إن كان ممن له فهم وعلم وتمييز- أن يرد ما اختلفوا فيه إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فمن كان دليل الكتاب والسنة معه فهو على الحق وهو الأولى بالحق. ومن كان دليل الكتاب والسنة عليه لا له كان هو المخطئ، بل هو معذور، بل مأجور، كما ثبت في الحديث الصحيح أنه: "إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإن اجتهد فأخطأ فله أجر" (٢٨٨) فناهيك بخطأ يؤجر عليه فاعله، ولكن هذا إنما هو للمجتهد نفسه، إذا أخطأ، ولكن لا يجوز لغيره أن يتبعه في خطئه، ولا يعذر كعذره، ولا يؤجر كأجره، بل واجب على من عداه من المكلفين أن يترك الاقتداء به في الخطأ ويرجع إلى الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة. وإذا وقع الرد لما اختلف فيه أهل العلم إلى الكتاب والسنة كان من معه دليل الكتاب والسنة هو الذي أصاب الحق ووافقه، وإن كان واحداً، والذي لم يكن معه دليل الكتاب والسنة هو الذي لم يصب الحق، بل أخطأه، وإن كان عدداً كثيراً، فليس لعالم ولا لمتعلم ولا لمن يفهم- وإن كان مقصراً- أن يقول: إن الحق بيد من يقتدى به من العلماء، إن كان دليل الكتاب والسنة بيد غيره. فإن ذلك جهل عظيم، وتعصب ذميم، وخروج من دائرة الإنصاف بالمرّة، لأن الحق لا يعرف بالرجال، بل الرجال يعرفون بالحق. وليس أحد من العلماء المجتهدين والأئمة المحققين بمعصوم، ومن لم يكن معصوماً فإنه يجوز عليه الخطأ كما يجوز عليه الصواب، فيصيب تارة

(٢٨٨) (صحيح البخاري) برقم: (٦٩١٩) (صحيح مسلم) برقم: (١٧١٦) (سنن أبي داود) برقم:

(٣٥٧٤) (سنن النسائي) برقم: (٥٣٨١) (سنن الترمذي) برقم: (١٣٢٦) (سنن ابن ماجه)

برقم: (٢٣١٤) من حديث أبي هريرة.

ويخطئ أخرى. ولا يتبين صوابه من خطئه إلا بالرجوع إلى دليل الكتاب والسنة، فإن وافقهما فهو مصيب، وإن خالفهما فهو مخطئ ولا خلاف في هذه الجملة بين جميع المسلمين أولهم وآخرهم، سابقهم ولاحقهم، كبيرهم وصغيرهم، وهذا يعرفه كل من له أدنى حظ من العلم، وأحقر نصيب من العرفان، ومن لم يفهم هذا ويعترف به فليتهم نفسه، ويعلم أنه قد جنى على نفسه بالخوض فيما ليس من شأنه، والدخول فيما لا تبلغ إليه قدرته، ولا ينفذ فيه فهمه. وعليه أن يمسك قلمه ولسانه، ويشتغل بطلب العلم، ويفرغ نفسه لطلب علوم الاجتهاد التي يتوصل بها إلى معرفة الكتاب والسنة وفهم معانيهما، والتمييز بين دلالتيهما، ويجتهد في البحث في السنة وعلومها، حتى يتميز عنده صحيحها من سقيمها، ومقبولها من مردودها، وينظر في كلام الأئمة الكبار من سلف هذه الأمة وخلفها حتى يهتدي بكلامهم إلى الوصول إلى مطلوبه. فإنه إن لم يفعل هذا وقدم الاشتغال بما قدمنا، ندم على ما فرط منه قبل أن يتعلم هذه العلوم غاية الندم، وتفى أنه أمسك عن التكلم بما لا يعنيه، وسكت عن الخوض فيما لا يدريه، وما أحسن ما أدبنا به رسول الله ﷺ فيما صح عنه من قوله: "رحم الله امرءا قال خيرا أو صمت" (٢٨٩) وهذا في الذي تكلم في العلم قبل أن يفتح الله عليه بما لا بد منه، وشغل نفسه بالتعصب للعلماء، وتصدي للتصويب والتخطئة في شيء لم يعلمه ولا فهمه حق فهمه، ولم يقل خيرا ولا صمت، فلم يتأدب بالأدب الذي أرشد إليه رسول الله ﷺ وإذا تقرر لك من مجموع ما ذكرناه وجوب الرد إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ بنص الكتاب العزيز وإجماع المسلمين أجمعين، عرفت أن من زعم للناس أنه يمكن معرفة المخطئ من العلماء من غير هذه الطريق عند اختلافهم في مسألة

(٢٨٩) أخرجه الديلمي كما في (المقاصد الحسنة) للسخاوي: (ص/ ٣٦٤) برقم: (٥١٥) و(كشف

الحفا) للعجلوني: (١/ ٤٨٨) برقم: (١٣٧٤).

الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء قاسم أحمد كينجي

من المسائل فهو مخالف لما في كتاب الله، ومخالف لإجماع المسلمين أجمعين، فانظر أرشدك الله إلى أي جناية جنى على نفسه بهذا الزعم الباطل وأي مصيبة وقع فيها بهذا الخطأ الفاحش، وأي بلية جلبها عليه القصور والتقصير، وأي محنة شديدة ساقها إليه التكلم فيما ليس من شأنه؟ وما ذكره الشوكاني من الرد إلى الكتاب والسنة هو الصحيح لكن على ضوء فهم السلف حسب القواعد الأصولية على الوجه الصحيح^(٢٩٠).

آخر الرسالة

بيد كاتبها

قاسم أحمد كينجي الأوغندي

kulumbakiyingikassim@gmail.com

+٢٥٦٧٠٣٠١٢٨٦٢

وقد جمعتهما من خلال يومين يوم الاثنين ويوم الثلاثاء بتاريخ: ٢، ٣ /

٦ / ٢٠١٤م ولم أزل أزيد عليها شيئا فشيئا في مجالس مختلفة.

"سبحان ربك رب العزة عما يصفون. وسلام على المرسلين. والحمد

لله رب العالمين".

(٢٩٠) (شرح الصدور بتحريم رفع القبور) (ص/ ٥).

للمؤلف

الكتب التي تم طبعها

- ١- تحفة الصاحب بحكم إعادة الجماعة في مسجد ذي إمام راتب.
- ٢- إتمام قاعدة شيخ الإسلام ابن تيمية في الصبر بذكر الشكر.
- ٣- عون المعبود الواحد نقد إعلام العابد بحكم تكرار الجماعة في المسجد الواحد.
- ٤- الاستقصاء لحديث حذيفة في الاعتكاف في مساجد الأنبياء.
- ٥- التسميع والتحميد للإمام والمأموم والمنفرد لشيخ الإسلام ابن تيمية (تحقيق).
- ٦- التفكير والصمت عند تشييع الميت.
- ٧- القوس المسدد في حكم مكث الجنب والحائض في المسجد.
- ٨- القول الفائض في حكم قراءة القرآن للجنب والحائض.
- ٩- القول الفصل في حكم صوم يوم السبت في النفل.
- ١٠- الإمام بمسألة التسميع وراء الإمام.
- ١١- تنبيه الساجد عن الصلاة خلف الصف للواحد.
- ١٢- جزء حديث إعادة الجماعة "من يتصدق على هذا" وبيان ما فيه من الفوائد الفقهية.
- ١٣- جماع الأثر والنظر في النهي عن مس المصحف إلا على طهر.
- ١٤- حقيقة السدل وحكم صلاة المسبل.
- ١٥- دَفْعُ الرَّيْبَةِ عَنِ الْإِثْكَاءِ عَلَى الْعَصَا عِنْدَ الْخُطْبَةِ.
- ١٦- جلاء العينين في رفع اليدين في تكبيرات الجنازة والعيد.
- ١٧- عدد ركعات قيام رمضان على عهد عمر بن الخطاب الفاروق.
- ١٨- فتح الأحد بنقد المرويات في الصلاة على شهداء أحد.
- ١٩- الكتاب الكبير في صفة صلاة الجنازة والعيد.
- ٢٠- وسطية الإسلام.
- ٢١- حقيقة البروك بين أصحاب الحديث وأهل الفقه.
- ٢٢- عدد كفن المرأة.
- ٢٣- إفادة المتعبد بحكم الاعتكاف في كل مسجد.

- ٢٤- الاستيعاب في دراسة أحاديث صلاة التسايح.
- ٢٥- حكم وصل الشعر للنساء.
- ٢٦- تخريج الأحاديث الواردة في التطوع بأربع ركعات بغير فصل بسلام.
- ٢٧- تحفة العيد في آثار السلف في قضاء العيد.
- ٢٨- من سبق الشيخ الألباني القول بحرمة صوم يوم السبت.
- ٢٩- تدقيق الحوار بالقواعد حول صوم يوم السبت بين الألباني والعباد.
- ٣٠- الجامع المفيد لصفة الجنابة والعيدين.
- ٣١- الخضوع في الصلاة.
- ٣٢- إيضاح أقوى القولين في الزيادة على التشهد الأول.
- ٣٣- الميزان في حديث التلقين.

على قيد الطبع

- ١- الأحاديث التي صححها الترمذي في سننه وضعفها الألباني في الميزان.
- ٢- الأحاديث التي ضعفها الترمذي أو أشار إلى ضعفها في سننه وقواها الألباني في الميزان.
- ٣- من سنن سعيد بن منصور.
- ٤- من سنن الأثرم ومروياته.
- ٥- القدية للحبلى والمرضع المفطرة أم القضاء؟
- ٦- عذاب القبر في الكتاب والسنة.

قائمة المصادر والمراجع

- ١- أحكام القرآن/ لابن الفرس الأندلسي.
- ٢- أحكام القرآن/ للجصاص.
- ٣- أحكام القرآن/ للطحاوي.
- ٤- أخبار مكة/ للفاكهي.
- ٥- الاستذكار/ لابن عبد البر.
- ٦- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام/ لابن الملتن.
- ٧- إكمال تهذيب الكمال/ لمغلطاي.
- ٨- البحر المحيط في التفسير/ لأبي حيان الأندلسي.
- ٩- البناية/ للعيبي.
- ١٠- تاريخ الإسلام/ للإمام الذهبي.
- ١١- تاريخ بغداد/ للخطيب البغدادي.
- ١٢- تاريخ دمشق/ لابن عساکر.
- ١٣- التاريخ/ لأبي زرعة الرازي.
- ١٤- التحقيق في أحاديث الخلاف/ لابن الجوزي.
- ١٥- التعديل والتجريح/ للباقي.
- ١٦- تعليقات ابن عثيمين على الكافي/ لابن عثيمين.
- ١٧- تفسير السمعاني/ للسمعاني.
- ١٨- تفسير القرطبي/ للقرطبي.
- ١٩- تقريب التهذيب/ لابن حجر العسقلاني.
- ٢٠- التمهيد/ لابن عبد البر.
- ٢١- تنقيح التحقيق/ لابن عبد الهادي.
- ٢٢- تهذيب التهذيب/ لابن حجر.
- ٢٣- تهذيب الكمال/ لأبي الحجاج المزني.
- ٢٤- التوضيح لشرح الجامع الصحيح/ لابن الملتن.
- ٢٥- الجرح التعديل/ لابن أبي حاتم.

- ٢٦- حاشية رد المختار/ لابن عابدين.
- ٢٧- الحاوي الكبير/ للماوردي.
- ٢٨- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء/ للقفال الشاشي.
- ٢٩- الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة/ لابن رجب.
- ٣٠- زاد المعاد/ لابن القيم.
- ٣١- سنن الدار قطني/ للدار قطني.
- ٣٢- السنن الكبرى/ للبيهقي.
- ٣٣- مؤالات الأجرى/ لأبي داود السجستاني.
- ٣٤- مؤالات السلمي/ للدار قطني.
- ٣٥- سير أعلام النبلاء/ للذهبي.
- ٣٦- سير الحات إلى علم الطلاق الثلاث/ لابن مبرد.
- ٣٧- شرح البصرة/ لأبي الفضل العراقي.
- ٣٨- شرح السنة/ للبخاري.
- ٣٩- شرح الصدور بتحريم رفع القبور/ للشوكاني.
- ٤٠- شرح العمدة/ لابن تيميه.
- ٤١- شرح زاد المستقنع/ محمد المختار الشنقيطي.
- ٤٢- شرح صحيح البخاري/ لابن بطال.
- ٤٣- شرح علل الترمذي/ لابن رجب.
- ٤٤- شرح مشكل الآثار/ للطحاوي.
- ٤٥- الصارم المسلول على شاتم الرسول/ لابن تيميه.
- ٤٦- صحيح البخاري/ للبخاري.
- ٤٧- طرح الشريب/ للعراقي.
- ٤٨- الظهور/ لأبي عبيد القاسم بن سلام.
- ٤٩- العلل الصغير/ للترمذي.
- ٥٠- العلل رواية المروذي/ للمروذي.
- ٥١- عمدة القاري/ للعيني.
- ٥٢- غاية الأحكام في أحاديث الأحكام/ للمحب الطبري.

- ٥٣- الفروع/ لابن مفلح.
- ٥٤- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها/ ليوسف ابن علي بن جبارة الشكري.
- ٥٥- كتاب الفوائد الغيلانيات/ لأبي بكر الشافعي.
- ٥٦- المبسوط/ للسرخسي.
- ٥٧- المجموع/ للنووي.
- ٥٨- المحلى/ لابن حزم.
- ٥٩- مختصر خلافيات الیهقي/ لأحمد بن فرح اللّحمي الإشيلي.
- ٦٠- مسائل الإمام أحمد/ لأبي داود.
- ٦١- مصنف ابن أبي شيبة/ لابن أبي شيبة.
- ٦٢- مصنف عبدالرزاق/ لعبدالرزاق الصنعاني.
- ٦٣- معالم السنن/ للخطابي.
- ٦٤- معجم أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي/ للإسماعيلي.
- ٦٥- المعجم الكبير/ للطبراني.
- ٦٦- المعرفة والتاريخ/ للفسوي.
- ٦٧- المغني/ لابن قدامة.
- ٦٨- المواهب اللدنية بالمنح المحمدية/ للقسطلاني.
- ٦٩- ميزان الاعتدال/ للذهبي.
- ٧٠- نيل الأوطار/ للشوكاني.

فهرس الأحاديث والآثار

- الحديث أو الأثر (الراوي) = الصفحة
- أبصر أبا وائل شقيق بن سلمة، يول (سعيد ابن أبي بردة) = ١١٠
 - إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران = ١٥١
 - الاعتكاف في كل مسجد تقام فيه الصلاة (عبدالله) = ٦٣
 - اعتكف رجل في المسجد في خيمة له (شداد بن الأزمع) = ١٠٣
 - أما أنا فقد علمت أنه لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة (حذيفة) = ١٧، ٦٥، ٦٩، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٩
 - أما أنا فقد علمت لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة (حذيفة) = ٧٧، ٧١
 - أما بلغك أنه لا اعتكاف إلا في مسجد نبي (حذيفة) = ١٣
 - أما علمت أنه لا اعتكاف إلا في ثلاثة مساجد (حذيفة) = ٢٧
 - أما علمت أنه لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة (حذيفة) = ٧٠
 - أن النبي ﷺ كان يقرأ في العيدين (النعمان بن بشير) = ٨٦
 - إن من حُسن الصلاة إقامة الصف (أنس) = ٢١
 - إن ناسا عكوفاً بين دارك ودار أبي موسى (حذيفة) = ٤٣
 - إنه لا اعتكاف إلا في ثلاث مساجد (حذيفة) = ٢٧
 - أنه لا يجوز الاعتكاف إلا في مسجد جماعة (عطاء) = ١٣٠
 - إنه لا يصح إلا في مسجد النبي ﷺ (سعيد بن المسيب) = ١٣٥، ١٤٠
 - جاء رجلٌ ضريب البصر، والنبي ﷺ في الصلاة (إبراهيم) = ٣٠
 - الخير من المساجد أحبُّ إليه أن يُجاور فيه الإنسان (عطاء) = ١٢٩
 - رأيت ناسا عكوفاً بين دارك ودار الأشعري لا تغير (حذيفة) = ١٠٢
 - رحم الله امرأة قال خيراً = ١٥٢
 - السنة على المعتكف: أن لا يعود مريضاً (عائشة) = ٩٨
 - كان أبو وائل يدعو يانائه فيجلس على ناحية (أبو هاشم) = ١١٠

- كل مسجد فيه إمام ومؤذن (حذيفة) = ٦٦
- كل مسجد له إمام ومؤذن فيه (حذيفة) = ٦٦
- لا اعتكاف إلا في مسجد مكة (حذيفة) = ١٠٢
- لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة (حذيفة) = ٣، ٥، ٧، ٤٧، ٥١، ٥٣، ٥٥، ٦٥، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٩٤، ٩٧، ١٠٢، ١٠٣، ١١٠، ١١٢، ١١٥، ١٢٣، ١٢٥، ١٤٥، ١٤٩
- لا اعتكاف إلا في المسجد الحرام (حذيفة) = ٤٩، ٦٤، ٦٨، ٧١، ٧٣، ٧٥، ٩٣
- لا اعتكاف إلا في مسجد النبي ﷺ (حذيفة) = ٥٩، ٧١، ٧٧، ١١٢، ١١٧، ١٣٣
- لا اعتكاف إلا في مسجد النبي ﷺ (سعيد بن المسيب) = ١٣٣، ١٣٤، ١٣٦
- لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة (حذيفة) = ٦٨
- لا اعتكاف إلا في مسجد نبي (سعيد بن المسيب) = ١٠٢، ١٠٣، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٠
- لا اعتكاف إلا في مسجد يُجْمَعُ فيه (حذيفة) = ٥٧
- لا اعتكاف إلا في مسجدين (سعيد بن المسيب) = ١٣٦
- لا اعتكاف إلا في هذه المساجد الثلاثة (حذيفة) = ٤١، ٧٦
- لا إيمان لمن لا أمانة له = ١١٧، ١٤٥
- لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد = ١٠٧
- لا تصوموا يوم السبت = ١٠٤
- لا ربا إلا في النسبة = ١١٥
- لا صلاة بحضرة طعام = ١١٦
- لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد = ١١٧، ١١٩
- لا صلاة للثفت = ١١٩
- لا يجاور إلا في مسجد مكة (عطاء) = ١٢٩

- لا يصح الاعتكاف إلا في مسجد المدينة (سعيد بن المسيب) = ١٣٥
- لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث = ١٤٦
- لا يكون الاعتكاف إلا في المساجد الثلاثة (حذيفة) = ١٠٣
- لعنك نسييت أو أخطأت (ابن مسعود) = ١١٣
- لعنك نسييت وحفظوا أو أخطأت (ابن مسعود) = ٥٣، ١٢٣
- لعنهم أصابوا وأخطأت وحفظوا نسييت (عبدالله) = ٤١، ٦٧
- لعنهم حفظوا ونسييت وأصابوا وأخطأت (ابن مسعود) = ١٢٤، ١٤٩
- لقد علمت ما الاعتكاف إلا في ثلاثة مساجد (حذيفة) = ١٥
- ما أبالي أفيه اعتكفت أم في سوقكم هذه (حذيفة) = ٢٥
- من مات وعليه صيام صام عنه (عائشة) = ١٤٩
- من نذر أن يعتكف في مسجد إيلياء (سعيد بن المسيب) = ١٤٢
- نعم، المسجد خير وأطهر (عطاء) = ١٢٩
- نعم، كل مسجد له إمام ومؤذن (حذيفة) = ٦٤
- هل يكون اعتكاف إلا في المسجد الحرام (عبدالله) = ٦٤
- يا رسول الله، إني رجل تاجر (إبراهيم) = ٢٩

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٣	المقدمة.....
٧	وجوه رواية حديث حذيفة وابن مسعود.....
٩	أولاً: ذكر طريق إبراهيم النخعي المرسل والموقوف.....
١١	أ- طريق المغيرة بن مقسم.....
١٩	الكلام على تدليس المغيرة.....
٢٣	ب- طريق عبد الملك بن إياس.....
٢٥	ج- طريق واصل الأحدب.....
٢٩	الكلام على مراسيل إبراهيم النخعي.....
٣٧	ثانياً: ذكر طريق أبي وائل شقيق.....
٣٩	أولاً: رواية الطريق الموقوف.....
٤١	أ- طريق عبدالرزاق.....
٤٣	ب- طريق سعيد بن عبدالرحمن.....
٤٣	ج- ومحمد ابن أبي عمر.....
٤٥	ثانياً: رواية المرفوع.....
٤٧	أ- طريق هشام بن عمار.....
٤٩	ب- طريق محمود بن آدم.....
٥٣	ج- طريق محمد بن الفرج.....
٥٥	د- طريق سعيد بن منصور.....
٥٧	لفظ أبي بكر النجاد.....
٥٩	حديث حذيفة من طريق سعيد بن المسيب.....
٦١	طريق الزال بن سبرة عن حذيفة.....
٦٧	أوجه الاتفاق والاختلاف بين الرواة.....
٧٥	ما يظهر من خلال ما تقدم.....
٧٩	تضعيف محمد حمود التويجري رواية الشك والكلام عليه.....

٨١ الجواب على كلام التويجري
٨٢ تحديد الراوي الذي صدر منه الاختلاف
٩٣ وجوه ترجيح الرواية الموقوفة
١١٩ أنواع الحقائق المنفية
١٢٣ على القول بصحة رفع حديث حذيفة يجاب عنه
١٢٩ الكلام على أثر عطاء وسعيد بن المسيب
١٢٩ الكلام على أثر عطاء
١٣١ ثانيا: الكلام على أثر سعيد بن المسيب
١٥٩ كلام جيد لبعض الأفاضل في المسألة
١٤٥ كلام الدكتور محمد محمد المختار الشنقيطي
١٤٩ كلام الشيخ محمد بن صالح العثيمين
١٥١ كلام جيد للشوكاني في ذم التعصب والتقليد الأعمى
١٥٥ كتب للمؤلف
١٥٧ قائمة المراجع
١٦١ فهرس الأحاديث والآثار
١٦٥ فهرس الموضوعات

